الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة عمار ثليجي – الأغواط

كلية: العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسير

القسم: سنة أولى جذع مشترك

الميدان: علوم اقتصادية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: علوم اقتصادية جذع مشترك

مطبوعة (دروس/أعمال موجهة/ أعمال تطبيقية)

موجهة لطلبة: سنة أولى جذع مشترك المستوى سنة أولى جذع مشترك

محاضرات مدخل الاقتصاد

من إعداد: طالب حسينة

الرتبة، جامعة الاغواط

الإيميل: h.taleb@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2026/2025

اعتمدت هذه المطبوعة بعد المصادقة على المجلس العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط، بناء على محضر رقم 07-2025 المنعقد بتاريخ 2025/10/30 تحت رقم الإعتماد:13/م/2025

المحتوى	الصفحة
المقدمة	**05**
مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد	
1- المعنى اللغوي لعلم الاقتصاد	07
2- تعريف علم الاقتصاد	08
3- فروع علم الاقتصاد	09
4- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى	11
الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية	
1- مفهوم الحاجة	14
2- الموارد ووسائل الإشباع	15
3- عناصر المشكلة الإقتصادية	16
الفصل الثالث: الإنتاج	
1- مفهوم الانتاج	18
2- العوامل المؤثرة في عوامل الانتاج	18
3- عناصر الانتاج	19
الفصل الرابع: الأعوان الاقتصاديون	
1- تعريف الأعوان الإقتصاديون	23
2- أنواع الأعوان الإقتصاديون	23
الفصل الخامس: الأنشطة والعمليات الاقتصادية	
1- الانتاج	30
2- الاستثمار	31
3- الاستهلاك	32
4- الأعوان الاقتصاديون	34
5- العالم الخارجي	36

الفصل السادس: عموميات حول المؤسسة الإقتصادية	
1- تعريف المؤسسة الإقتصادية	38
2- نشأة المؤسسة الإقتصادية وتطورها التاريخي	40
3- خصائص المؤسسة الإقتصادية	42
4- أنواع المؤسسة الإقتصادية	44
5- أهداف المؤسسة الإقتصادية	49
الفصل السابع: السوق	
1- المفهوم الاقتصادي للسوق	53
2- العوامل المؤثرة في نطاق السوق	54
3- أشكال السوق	56
الفصل الثامن: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة	
1- مفهوم النظام الإقتصادي	60
2- تطور الانظام الإقتصادي	60
3- أهم الأنظامة الإقتصادية	62
4- النظام الاقتصاد الاشتراكي	64
5- حل المشكلة الاقتصادية في الانظمة الاقتصادية	66
6- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي	67
الفصل التاسع: النقود	
1- تعريف النقود	68
2- خصائص النقود	68
3- وظائف النقود	69
4- أنواع النقود	71
الفصل العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى	
1- البطالة	76

2- التضخم	79
الفصل العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى	
1- البطالة	72
2- التضخم	80
الفصل الحادي عشر: المؤسسات الاقتصادية الدولية و التكتلات الاقتصادية	
1- المؤسسات الاقتصادية الدولية	84
2- صندوق النقد الدولي	85
3- البنك العالمي	86
4- المنظمة العالمية للتجارة	88
5- التكتلات الإقتصادية الاقليمية	89
6- الاتحاد الاروبي	89
7- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	90
8- رابطة أمم جنوب شرق آسيا	91
9- الاتحاد المغاربي	93
الخاتمة	**95**
قائمة المراجع	**96**

قائمة الاشكال

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	المسار الاقتصادي في حالة عونين اقتصاديين	27
02	توان المسار الاقتصادي – حالة كل الاعوان الاقتصاديون	28

قائمة الجداول

الرقم	المحتوى	الصفحة
01	**الإنتاج الكلي ،المتوسط و الحديّ**	**22**

المقدمة

يعتمد بقاء الإنسـان في المجتمع واسـتمراره في الحياة على تلبية حاجاته المختلفة التي تتطلب الحصـول على مجموعة من الوسـائل, ولأجل هذا يجد الإنسـان نفسـه مجبر على القيام بمجموعة من الأنشـطة والأعمال من أجل تكييف الموارد الطبيعية مع حاجاته ورغباته وخاصة أن وسائل تلبية تلك الحاجات تحتاج إلى مجهودات من أجل تكييفها مع متطلبات الإنسان فهو لا يجد كل ما يرغب فيه ويحتاجه جاهزا في طبيعة, ولكنه يضطر إلى إعادة تكييفه وتحويله ونقله إما من حيث الشـكل أو المكان أو الزمن, الأمر الذي يجعله يسـلك سـلوكا معينا وإقامة علاقات كثيرة تتمثل بشكل أساسي في علاقاته مع الطبيعة وعلاقته مع أخيه الإنسان.

هذه السلوكيات والتصـرفات الذي يقوم بها الفرد في سـبيل تلبية حاجاته ورغباته انطلاقا من الموارد الموجودة في الطبيعة, تسـمى النشـاط الاقتصـادي الذي يعبر عن مختلف الظواهر والأنشـطة الخاصـة بتلبية الحاجات والرغبات ومختلف العلاقات والظواهر التي يمكن أن تظهر في هذا الإطـار كـأنشـــطـة الإنتـاج والتوزيع والاستهلاك.

فقد عرفت تلك الأنشـــطة والعلاقات الاقتصـــادية تطورات وتغيرات تبعا لتطور حياة الإنســـان الاجتماعية والمادية, منذ ظهوره على سطح الأرض فعلاقة بين الإنسان والطبيعة والمتمثلة في إشباع الحاجات بالاعتماد على عناصـر الطبيعة بشـكل مباشـر ولم يكن بحاجة إلى أنشـطة الإنتاج كما هي عليه اليوم من تعقيدات وتشابك سواء بين الأفراد والمجتمعات أو بين الإنسان والطبيعة.

لذا يعد مقياس مدخل لعلم الإقتصـاد من أهم المقاييس المسـاهمة في التكوين والتحصـيل العلمي لطلبة سـنة أولى جذع مشترك, ولقد هدفنا من وراء إصـدار هذه المطبوعة إفادة الطلبة بالمادة العلمية التي تساعدهم في بحوثهم العلمية المقدمة لهم في حصص الأعمال موجهة وحتى في مراجعة دروسهم للتحضير للامتحان .

ولقد تطرقت عبر المطبوعة المقدمة لمختلف المواضـــيع المبرمجة في هذا المقياس بداية من طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بعلوم الأخرى إلى غاية أخر الفصل وهو المؤسسات الدولية الكبرى والتكتلات الاقتصادية المقررة في مقياس مدخل لعلم الاقتصاد لطلبة سنة أولى جذع مشترك.

الفصل الأوّل : مدخل مفاهيمي لعلم الاقتصاد

يعتبر علم الاقتصاد أحد أهم فروع المعرفة الإنسانية، والمتعلق بسلوك الإنسان الاقتصادي، إذ يعتبر من العلوم الاجتماعية المهمة التي تعنى بحياة المجتمعات وعلى مستوى الأفراد والجماعات والدول، فهو يلامس حياة الإنسان بكل جوانبها، سواء كان ذلك في الماضي أم في الحاضر، أم في المستقبل، لذا تعددت تعاريفه و مفاهيمه.

1- المعنى اللغوي لعلم الاقتصاد:

قبل الانتقال إلى تعريف واف لعلم الاقتصاد ، لا بد من التعرف على معنى و أصل كلمة "اقتصاد التي أصبحت عنصرا مهما في حياتنا جميعا؛ يعود أصل الكلمة إلى مفردتين في اللغة اليونانية» OIKOS « و تعني المنزل و » NOMIA « و التي تعني تحكم أو إدارة أو ضبط، و
بعد ذلك و بسبب تطور الحياة الإنسانية تشكل هذا المفهوم » OIKONOMIA «،و الذي يهتم بإدارة شؤون المنزل ليصبح ذو مفهوم أشمل و أعم و أصبح يطبق على مستويات مختلفة حتى بات في عصرنا الحالي يشكل المؤشر الرئيسي لنجاح أو فشل أي دولة. [1]

يختلف الكثير من العلماء في تحديد الفترة التي بدأ فيها علم الاقتصاد بمظهره الحالي و المبني على أسس علمية و تحليلية و لكن كل المؤشرات تركز على أن ذلك قد تم في القرن السادس عشر و قد أقر الكثير من العلماء بأن أدم سميث هو أوّل من عالج هذه الظاهرة بطرق علمية ذات مبتدئ و أسس واضحة و ذلك من خلال كتابه المشهور "ثروة الأمم" عام 1776 و ذلك فترة من قبل الثورة الصناعية.[2]

[1] الحسناوي مهدي كريم "**،مبادئ علم الاقتصاد**" ، مطبعة اوفست ، بغداد ،1990 ، ص23.

[2] كامل علاوي كاظم القتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي " ، **مبادئ علم الاقتصاد**" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2009، ص27.

3شطيبي حنان " ، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2017 ، 2018، ص4.

- **تعريف علم الاقتصاد:**

لقد تعددّت تعريفات علم الاقتصاد بدرجة تجعل من الصعب أن يقوم أحد بحصرها، و سنكتفي بأن نورد هنا أكثر هذه تعريف انتشارا و بصورة موجزة :

- عرّفه **أدم سميث** من خلال كتابه)ثروة الأمم 1776(بأنه :" العلم الذي يبحث في أسباب و كيفية زيادة الثروة " من خلال الكيفية التي تمكن الأمة من الاغتناء؛ [3]
- **جون ستيوارت ميل** في كتابه)مبادئ الاقتصاد السياسي 1836(عرفه " : العلم الذي يتبع أثر النوع من قوانين الجماعة الذي ينشأ من عمل قيم الإنسان في سبيل إنتاج الثروة "؛ [3]

- **الفريد مارشال** كتابه)مبادئ الاقتصاد 1890(يرى أنه :" العلم الذي يدرس سلوك الإنسان فيما يتعلق بإنتاج الثروة ، تبادلها و إنفاقها"[5]؛
- أمّا تعريف **ليونيل روبنز:**" هو العلم الذي يدرس النشاط الإنساني في سعيه لإشباع في سعيهلإشباع حاجاته غير المحدودة بواسطة موارده المتاحة "؛ [6]
- عرفه **آرثر بيجو** في كتابه)اقتصاديات الرفاهية 1920(بأنه:" العلم الذي يهتم بدراسةالرفاهية الاقتصادية"؛ [7]

- أمّا **ميلتون فريدمان**)1912(يرى أنه العلم الذي يدرس الثروة ، يسعى لإيجاد حل للمشكلة الاقتصادية التي تتمثل في الفرق بين عدم محدودية الحاجات و محدودية الموارد التي أساسها الندرة "[8].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن علم الاقتصاد هو **العلم الذي يهتم بالطريقة التي تتوزع بها الموارد الاقتصادية على الاستخدامات المختلفة من أجل إشباع الحاجات الإنسانية المتنامية .**

---

[3] عبد الله قلش ، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، 2020، 2021، ص14.

5مرجع نفسه،

فهو **علم الثروة** كونه يبينّ كيفية تكوّن الثروة و توزيعها كما أنه **علم الندرة** من خلال اهتمامه بدراسة العلاقة بين الموارد المحدودة و الحاجات غير المتناهية، و هو **علم الرفاهية** لأنه يسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد من خلال السعى للوصول إلى حيازة أعظم الأرزاق بأقل الجهود الممكنة

- **الهدف من دراسة علم الاقتصاد:**

بعد التعرف على المقصود بعلم الاقتصاد، لابد لنا من الإلمام بالمنافع المرجوة من الدراسات الاقتصادية ، و التي يمكن ايجازها بمايلي :[4]

- المساعدة في فهم النظام الاقتصادي، في خطوطه العامة كأسس النظم المالية،النقدية، العمل والأجور..؛
- استعمالها لحل المشكلات الاقتصادية و التي من الممكن ظهورها في أي نظام اقتصادي و تعاني منها العديد من المجتمعات من خلال الإجابة على مجموعة من الأسئلة الاقتصادية:

ماذا ننتج؟ ، كيف ننتج؟ و لمن ننتج؟.

2- فروع علم الاقتصاد:

ينقسم علم الاقتصاد بحسب الموضوع الذي يتناوله بالدراسة والتحليل إلى قسمين :[5]

الاقتصاد الجزئي: وهو الذي يهتم من خلال دراسة الاقتصاد وتحليل الظواهر الاقتصادية علىمستوى الفرد أي يختص بدراسة القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل الوحدات الاقتصادية الفردية أي الأفراد والعائلات والمؤسسات وآلية اتخاذها مثل كيفية استخدام الفرد لراتبه وكيفية توزيعه على متطلبات الحياة ،مستوى ادخار الفرد ،مستوى استثماراته ،دراسة هيكل التكاليف الاقتصادية لمؤسسة معينة ، مؤثرات الطلب على سلعة، نظرية الثمن الخ.....

[4] بسام ابو خضير ، علي ربابعة ، حسين بني هاني ، نواف الشنطاوي ، " مدخل الى علم الاقتصاد"، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ،
2016، ط1، ص9.

[5] كامل علاوي ، كاظم الفتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي ، مرجع سابق ذكره ، ص44.

يمثل الاقتصـاد الجزئي أو التحليل الاقتصـادي الجزئي حجر الأسـاس الذي تبنى عليه الدراسـات الاقتصـادية بأكملها؛

الاقتصاد الكلي:وهو الذي يهتم بدراسة اقتصاد الدولة بشكل كلي أي دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية أي الاقتصـــاد بشـــكل عام مثل إجمالي الإنفاق الكلي للمجتمع ،الاســـتهلاك الكلي ،الإنتاج الكلي ،إجمالي الاستثمارات ،إجمالي الادخار ،مستوى الأسعار، البطالة ، التضخم.....

أي أن الاقتصـاد الكلي أو التحليل الاقتصـادي الكلي يهتم بالمجاميع الكلية للوحدات الاقتصـادية الجزئية .هذا وإن اختلف التحليلان عن بعضـهما من حيث النشـاط المدروس لكل تحليل فإن موضـوعهما في النهاية واحد وهو الظواهر الاقتصادية ، كذلك فإنه لا يوجد انفصال تام بينهما مادام أن الأقسام أو الكميات الكلية ما هي إلا مجموع الوحدات الفردية مأخوذة بشكل كلي .

حتى يصل الاقتصادي إلى أهدافه ، يستخدم إحدى طرق التحليل الاقتصادي الآتية :[6]

- **الطريقة الوصفية :**

تســـتند هذه الطريقة على تحليل الظواهر الاقتصـــادية وصـــفيا دون أن يكون هناك ربط دقيق بين الظواهر المختلفة، هذه الطريقة مفيدة في تحليل العلاقات التي تصعب صياغتها بطريقة كمية.

- **الطريقة الرياضية:**

تعتمد هذه الطريقة على صـياغة العلاقات الاقتصـادية بشـكل معادلات رياضـية للتعبير عنالظاهرة الاقتصـــادية قيد الدراســـة، و ذلك لتلافي احتمال الوقوع في خطأ منطقي إذا ما اســـتخدم إذا ما اســـتخدمت الطريقة الوصفية، يسمى العلم الذي يدرس الاقتصاد و يستخدم الرياضيات في تفسيرالظواهر الاقتصادية ب" الاقتصاد الرياضي"

[6] كوديد سفيان" ، **مدخل لعلم الاقتصاد** " ، مطبوعة دروس جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموسنت ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، 2017، 2018، ص17،ص18.

- **الطريقة القياسية:**

إن الاقتصـاد الرياضـي يعتمد على النظرية الاقتصـادية في صـياغة العلاقات بين الظواهر الاقتصـادية بشكل دالي، أمّا الطريقة القياسية فهي تقوم بإيجاد تلك العلاقات بشكل كمي، لذا فإنها تعتمد على الرياضيات و الإحصاء و النظرية الاقتصادية .

3- علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى:

يعتبر علم الاقتصـاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لاسيما أنه ينتمي إلى العلوم الاجتماعية و يعالج جنبا من جوانب السلوك الإنساني ، و بما أن العلوم الاجتماعية متداخلة تعتمد على بعضـها البعض فإنه من الصـعب فصـلها بعضـها عن بعض و بالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصـادية و سياسية و تاريخية ، كما أنه أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات و الإحصاء بسبب اعتماد هذا العلم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضـــي الإحصـــائي، و فيما يلي عرض موجز للعلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى:

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:**

تنـاول علم السياسة عمومـا مـا يتعلق بالأفكـار السياسـية وبطبيعـة السلطة ومبـادئ الحكم وبالمؤسسات السياسية دولا وحكومات وأحزاب وغيرها ، و بالعمليـات السياسـية أي تفـاعلات السـلطة السياسـية داخليـا وخارجيـا ،وهـو علم له ارتباط كبير بعلم الاقتصاد لمدة طويلة فقد ظل علم الاقتصاد لمدة طويلة من الزمن يعرف باسـم الاقتصـاد السياسـي ذلـك أن الاعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الاقتصادية ، [7] ومثال ذلك أن إعلان الحرب في أساسه قرار سياسي إلا أنه له أثـــر كبيـــر علـــى الحياة الاقتصادية ، كذلك فإن للأوضـاع الاقتصادية الأثر الكبير على الأوضـاع السياسية حيث كثيرا ما كانت الأوضـاع الاقتصـادية سببا يؤدي إلى تغير نظام الحكم السياسي السائد بشتى الوسائل.

[7] كوديد سفيان ، مرجع ذكره، ص 18.

. علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

تربط علم الاقتصـاد علاقة وطيدة بعلم التاريخ، فهذا الأخير يسـتطيع أن يوفر للاقتصـادي التجارب المختلفة التي مرت بها الأمم السابقة وكيف تم التغلب على المشاكل التي كانوا يواجهونها ومحاولة تطبيق ما يمكن الاستفادة منه للتغلب على المشاكل والمصاعب الحالية ،تجنب ما قد مت تجربته وأثبت فشله .[8]

لذلك لابد من توفر القدرة و الرغبة عند الاقتصـاديين في الاسـتعانة بتاريخ الفكر الاقتصـادي لمختلف الأمم التي سبقت و التجارب التي خاضتها.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:**

يهتم علم النفس بدراسة سلوك و تصرفات الإنسان و الدوافع التي تكمن وراء هذه التصرفات ، لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة و التي تكمن في إشباع الحاجات و الرغبات المختلفة و المتجددّة و بعد التعرف عليها يقوم الباحث باسـتقطاب المسـتهلكين من خلال التأثير عليهم بأساليب مختلفة كالدعاية و الإشهار.[9]

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:**

يعتبر القانون هو الإطار الذي يتم في داخله النشـاط الاقتصـادي فهو يحدد طبيعة العلاقات بين الأفراد بعضـهم ببعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى، وعادة يعمل علم القانون على دراسـة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصـادية والعمل على تحليلها ووضـع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم، والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية، أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:**

يوجد العديد من الظواهر الاقتصادية تعتمد بشكل رئيسي على استخدام الجداول و البيانات

[8] محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سابق ذكره ، ص33.

[9] المرجع نفسه ، ص34.

الإحصـــائية، حيث يتم فيما بعد تحويل تلك الظواهر إلى قيم عددية يمكن التعامل معها من خلال التحليل و التصنيف و التمكن من الوصول إلى أدق النتائج. [10]

- **علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:**

يعتمد علم الاقتصـــاد على الرياضـــيات في فهم و حل العديد من المشـــكلات التطبيقية المعقدة التي تتعرض الباحث الاقتصـادي أثناء تحليله للظواهر الاقتصـادية حيث يلجأ الباحث الاقتصـادي إلى اعتماد على البرهان الرياضـي من خلال الاعتماد على معادلات رياضـية التي تربط بنى المتغيرات الاقتصـادية في علاقة رياضية صحيحة تسمح باتخاذ القرارات السليمة لحل المشكلات الاقتصادية المختلفة التي تواجه أي اقتصاد.

[10] محمود حسين الوادي ، ابراهيم محمد خريس ، نضال علي عباس ، مرجع سابق ذكره ، ص34.

الفصل الثاني: المشكلة الاقتصادية

تتمثل المشكلة الاقتصادية في أن حاجات الانسان متعددة ومتزايدة بينما الموارد المخصصة لتحقيق تلك الحاجات درة ومحدودة أو غير مستغلة[11].

1- مفهوم الحاجة

تعرف الحاجة على أا الاحساس بالألم نتيجة عدم تحقيق منفعة أو إشباع. وهي مادية مثل اللباس، الغذاء والسكن.... أو معنوية مثل التعليم، الصحة والثقافة.... وهي تتغير تبعا للمرحلة الحضارية التي يعاصرها الانسان ،ومن العوامل التي تؤثر عليها : التقاليد، الدين، الثقافة، المناخ....

أولا : تنوع الحاجات الاقتصادية

وتقسم الحاجات الاقتصادية إلى الحاجات الضرورية والحاجات الكمالية، والحاجات الفردية والحاجات الجماعية، والحاجات الحاضرة والحاجات المستقبلية.

فالحاجة الضرورية، هي الحاجة التي تتوقف حياة الفرد على إشباعه كالحاجة إلى الشراب والعلاج والطعام . أما الحاجة الكمالية، فهى تلك التي تزيد من متعه الحياة ولذتها كالاستماع إلى الموسيقى والتنويع في الملابس والمعرفة.

أما الحاجة الفردية، فهى تلك التي تتصل مباشرة بشخصية الإنسان وحياته الخاصة كالحاجة إلى المأوى وتأسيس المسكن والعلاج . أما الحاجة الجماعية، فهى التي تولد وتظهر بوجود الجماعة وحياة الفرد وسط هذه الجماعة، مثل الحاجة إلى الأمن والدفاع عن الجماعة وممتلكاتها ومكافحة الأمراض وغيرها من الحاجات التي تباشرها الدولة عادة بواسطة أجهزة تمثل الصالح العام.

وأخيرًا، فإن الحاجة المستقبلية هي تلك المتوقع ظهورها مستقبلاً آما لو قامت الدولة باستصلاح الأراضي وإقامة السدود وذلك بغية إشباع حاجة مستقبلية وهى خلق أو زدة الرقعة الزراعية اللازمة لإشباع الحاجة إلى الطعام أو إقامة المساكن وغيرها من استخدامات الأرض العديدة . أما الحاجة الحالة أو الحاضرة فهى تلك الإحساس أو الشعور الحال بالألم، مثال ذلك : استهلاك المزارع ما ينتجه من غلة.

[11] خالفي ،2009، المدخل الى علم الاقتصاد، مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 17

علماً بأن التقسيمات المختلفة السابقة للحاجات والفروق بينها جميعاً نسبية إلى حد بعيد بل ولفظية إلى حد ما.

ثانيا: خصائص الحاجات الاقتصادية

وتتسم الحاجات الإنسانية الاقتصادية بتقسيماتها المتعددة السابق ذكرها، بمجموعة من الخصائص، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. قابلية الحاجة للإشباع: إذا كانت الحاجة هي الشعور بالضيق أو الألم فهذا الإحساس تتراوح حدته ونوعه وفقاً لظروف الحال، وتقل حدة هذا الشعور إذا أشبع الإنسان حاجاته، فكلما استرسل في الإشباع تناقصت حدة الألم حتى يتلاشى أو يزول كضيق أو ألم، على الأقل في حدود الفترة الواحدة، وهذا ما يعبر عنه علم الاقتصاد بظاهرة تناقص المنفعة الحدية.
2. لا ائية الحاجات: إن حاجات الإنسان لا تنتهي، فإذا ما أشبع حاجة، سرعان ما تظهر له حاجة أخرى، وإذا ما أشبع الأخيرة سرعان ما تجد له ثالثة وهكذا، في سلسلة لا تنتهي.
3. نسبية الحاجات: إن الحاجات التي يسعى الإنسان إلى إشباعها اليوم ليست هي التي كانت بالأمس، وهذه الخاصية انعكاس لضرورات حيوية أو نفسية بقدر ما هي تعبير عن أوضاع اجتماعية تحكمها ظروف الزمان والمكان التي يشعر بها الإنسان في مجتمع متحضر. بتعبير آخر: ليست حاجات الأجداد مثل حاجاتنا والتي سوف تختلف بالطبع عنها حاجات الأحفاد.

2- الموارد ووسائل الإشباع

أما الموارد فتعرف على أا المصادر والوسائل سواء كانت طبيعية أو بشرية التي يؤدي استخدامها إلى إنتاج السلع والخدمات التي تشبع القدر الأكبر من الحاجات غير المحدودة.

وتنقسم الموارد إلى:

- موارد حرة (غير اقتصادية) وهي متوفرة في الطبيعة بكثرة تكفي لإشباع جميع الحاجات الإنسانية ولا ندفع ثمنا مقابل الحصول عليها مثل الهواء والشمس.

- وموارد اقتصـــادية، وهي محدودة وغير كافية لإشـباع كل الحاجات الإنسـانية أي أا تتميز بالمحدودية والندرة النسبية، ومعيار الندرة هو وجود ثمن مقابل الحصول عليها.

كما تنقسم الموارد الاقتصادية من حيث أصلها إلى ثلاثة أقسام وهي:

- موارد طبيعية: مثل الأراضي، وما فوقها وما في باطنها؛
- موارد بشرية: مثل العمال وأصحاب المشروعات؛
- موارد رأسمالية؛ مثل الآلات والمعدات الزمة لإنتاج السلع والخدمات اللازمة لإشباع الحاجات.

3- عناصر المشكلة الاقتصادية

هناك ثلاثة أسئلة تواجه أي اقتصاد وتكوّن في مجموعها عناصر المشكلة الاقتصادية[12] :

- ماذا ننتج؟ أو ما هي السلع والخدمات المراد انتاجها؟
- كيف ننتج؟ أو كيف تتم عملية إنتاج السلع؟
- لمن ننتج؟ أو لمن يتم إنتاج السلع والخدمات؟ **أولا : ماذا تنتج ؟**

ويقصـد بهذا السـؤال التعرف على رغبات أفراد المجتمع من السـلع والخدمات المراد إنتاجها وتحديدها نوعياً وكميا، أي تحديد ما هي الســـلع التي يتعين على المجتمع إنتاجها؟ هل هي الملابس؟ أم المواد الغذائية أم الآلات ؟ وما هي كميات كل منها؟ ومما لا شـــك فيه أن المجتمع لن يتمكن من تلبية جميع رغبات أفراده، وإلا لما وجدت المشكلة الاقتصـادية ،بل عليه القيام بعملية موازنة واختيار الأفضـل البدائل والمفاضـلة بينها وانتاجها في حدود الإمكانيات المتاحة.

[12] خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 18 – 21 و حنان شطيبي، مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر 3، 2017-2018، ص 18

ثانيا: كيف تنتج ؟

هنا لابد للمجتمع أن يحدد الكيفية التي ينتج بها تلك السلع والخدمات، أي يحاول ترجمة رغبات الأفراد وتفضيلاتهم إلى سلع وخدمات منتجة تتبع تلك الرغبات، وهذه العملية إنما تتطلب حصر كل الموارد المتاحة للإنتاج وتخصيصها على الاستخدامات المختلفة، بحيث تحقق من خلال ذلك أقصى استغلال ممكن، وتحديد الأسلوب الفني والتقني الأمثل لإنتاج السلع والخدمات المطلوب بأقل تكلفة وبالتوليفة المناسبة لمزج عناصر الانتاج (الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم) حسب وفرتها أو ندرتها.

ثالثا: لمن ننتج ؟

هذا السؤال يتطلب التوصل إلى الكيفية التي يتم بها توزيع الإنتاج على أفراد المجتمع وتحديد المنتفعين منه، وعدالة توزيع الناتج لا تعني أن يتساوى نصيب كل فرد من السلع والخدمات المنتجة، وإنما أن يتناسب هذا النصيب مع مدى مساهمة الفرد في عملية الإنتاج نفسها. يجب هنا دراسة الطلب والعوامل المؤثرة عليه قبل الانتاج وأثناء النتاج وبعده لأن الهدف من الانتاج هو تحقيق مستوى معين من الاشباع.

الفصل الثالث: الإنتاج

1- مفهوم الانتاج:

هو عملية خلق منفعة بحيث لم يكن لها وجود من قبل او اضـــافة منفعة بما يعني تكثيف الموارد الاقتصـــادية حيث الحاجات الانســـانية و تكييفها) جعلها ســـلع و خدمات([13]، من الناحية التارخية ، مر الانتاج بثلاث مراحل اساسية و هي :

- مرحلة الانتاج بفرص تلبية الاحتياجات او بفرض الاستهلاك في المجتمعات البدائية ؛
- مرحلة الانتاج من اجل المبادلة بظهور التخصص و الفائض الاقتصادي ؛
- مرحلة الانتاج الراسمالي من خلال ظهور المصانع.

2- العوامل المؤثرة عملية الانتاج :

1- العوامل الطبيعية: مثل الطقس، التربة ، كميات الامطار .....الخ ، يقل الانتاج عند حدوث الكوارث الطبيعية كالزلزال و الفياضانات ؛

2- العوامل السياسية: الدولة لها تاثير كبير على حجم الانتاج ؛

3- التقدم الفني: الانتاج يتوقف على مستوى العلم و التقدم الفني حول اكتشاف الخامات ، و وسائل انتاج و الات حديثة تؤدي الى زيادة حجم الانتاج؛

4- تطور الائتمان و البنوك و وسائل الاتصال : لا شك ان الانتاج يتاثر بنطاق التسهيلات الائتمانية الموجودة و بدرجة كفاءة النقل و الاتصال.

3- اشكال المنفعة :

[13] المرجع نفسه ، ص51.

1- **المنفعة الشكلية** : و هي المنفعة التي تنتج من تغير شكل المادة فتجعلها صالحة لاشباع حاجات معينة كتحويل الاخشاب الى طاولات او كراسي؛

2- **المنفعة المكانية** : تتمثل في عملية نقل المادة) المنتجات(من اماكن تصنيعها الى اماكن استهلاكها ، او نقل من مكان محدد الى مكان اخر نشح فيه تلك المنتجات و الطلب متزايد عليها ،كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية الى المدن و التجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك مرتفع؛

3- **المنفعة الزمانية** : تتمثل هذه العملية في الاحتفاظ بالمنتج) اعمال التخزين(الى حيث ظهور الحاجة اليه، و تتم خاصة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية استهلاكها في وقت لاحق)تقل فيه(مثل اللحوم و البطاطا؛

4- **المنفعة التبادلية** : تتمثل بإمكانية تدخل الوسطاء لمحاولة إيصال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها و هي الأسواق التي تتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين و الذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجونها أو تتطلب عملية أو قد تلبي بعض حاجاتهم.

4- **عناصر الإنتاج** :

لا بد من توفر المقومات الأساسية للقيام بهذه العملية ، فقد أطلق عليها اسم عناصر الإنتاج

و يقصد بها العوامل التي تستعمل و تشترك في إنتاج السلع و الخدمات و تنقسم إلى 4 عناصر رئيسية و هي[14] : الأرض **Land** ،العمل **Labor** ، رأس المال **Capital** ،

Entrepreneur. التنظيم

الأرض:

هي احد العوامل الأساسية للإنتاج ، و تتمثل في كافة الموارد المتاحة على سطحها و باطنها

[14] محمد الوادي ، ابراهيم خريس ، نضال الحواري ، ضرار العتيبي" ، **الاساس في علم الاقتصاد** " ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007، ص ص : 38-40 .

و محاولها مثل الأراضي الزراعية ، البحار ...الخ و ما يستخرج من باطنها من نفط و معادن ثمينة ، من خصائصها:

- هبة مجانية من الله ؛
- الأرض أبدية و غير قابلة للتدمير ؛
- إن الأرض محدودة المساحة ؛
- إن الأرض عديمة المرونة) تفتقر إلى مرونة الانتقال من مكان لأخر (، و غير قابلة للنقل ؛
- الأرض غير متجانسة) فكل قطعة ارض و لها خواصها المعينة من حيث الخصوبة أو احتوائها على معادن ، و يحصل عنصر على ربع) rent(نظير المساهمة في العملية الإنتاجية.

العمل:

المجهود الإنساني المبذول سواء أكان فكريا أو جسديا ، و يؤدي إلى خلق المنفعة أو زيادتها لإشباع حاجات مختلفة ، و هو مهم مثل العناصـــر الأخرى كالأرض و رأس المال ، فبدون توفر اليد العاملة فانه من الصــعب الحصــول على خيرات الطبيعة و اســتغلال رأس المال ، و يتحصــل الفرد مقابل القيام بعمل معين في العملية الإنتاجية على عائد و هو الأجر ، قوة العمل في المجتمعات الاقتصـــادية تعتمد على عنصرين أساسيين:

أ- كفاءة أداء العمل) الاستغلال الأمثل للعناصر الإنتاجية (:و تناثر بالعوامل التالية:

- طبيعية و مناخية ؛ – المســـتوى العام للتعليم؛ – الصفات الشخصية للعامل؛
- ظروف العمل ؛ –التدريب ؛ – نوعية الآلات المستخدمة ؛
- المستوى المعيشي.

ب- المظهر الكمي للعمل: و يقصد به عدد العمال القادرين على العمل.

رأس المال :

يعرف من الناحية الاقتصـــادية بأنه جميع العناصـــر التي يتم إنتاجها بواســـطة الإنســـان من اجل استعمالها في عمليات إنتاجية لاحقة ، فهو إذا من وسائل الإنتاج من الآلات ،مباني التي تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى ، فراسالمال بمفهومه الاقتصـادي يختلف عن المفهوم المحاسبي و التمويلي ، فهو لا يشمل اي مبالغ نقدية ، ويحصـل عنصـر راس المال مقابل مسـاهمته في العملية الإنتاجية على عائد و هو الفائدة.

التنظيم :

تهدف عملية التنظيم الى المزج بين عناصـــر الإنتاج الثلاثة) الأرض و الأيدي العاملة و رأس المال(لإنتاج السـلع و الخدمات التي يحتاجها الأفراد في المجتمعات الاقتصـادية و يعتبر عنصـر التنظيم من العناصر البارزة في عملية الإنتاج و من وظائف المنظم ما يلي:

1- تنسيق و تنظيم عناصر الإنتاج الأخرى من خلال تحديدي موقع ، شكل و حجم المشروع

2- رسم السياسات الاقتصادية للمشروع

3- التجديد و الابتكار في العملية الإنتاجية و يتم من خلال:

- إدخال طرق جديدة للإنتاج و تطوير السابقة ؛
- إدخال سلع جديدة للأسواق ؛
- اكتشاف أسواق جديدة؛
- اعتماد على الأساليب الحديثة في الإدارة و التسويق، التمويل و العلاقات الإنسانية.

قانون تناقص الغلة :[15]

الجدول رقم 01 : الإنتاج الكلي ،المتوسط و الحديّ

عدد العمال	الانـــتـــاج الكلي	الانتاج الحدي	الانتاج المتوسط
1	15	15	15
2	34	19	17
3	60	26	20
4	80	20	20
5	95	15	19
6	108	13	18
7	112	4	16
8	112	0	14
9	99	-13	10

[15] محمود حسين الوادي و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 66-70.

الفصل الرابع: الاعوان الاقتصاديون

1- تعريف الأعوان الاقتصاديون:

هي مجموعة من الأطراف الفاعلة في الاقتصاد ، والتي تكون لهم علاقات فيما بينهم ، فهم كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاط اقتصادي.

2-أنواع الأعوان الاقتصاديون:

في اي اقتصاد ، يمكن تحديد خمس اعوان اقتصاديون و هم [16]:

أ- العائلات) الأسر: (

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع ، تتكون من شخصين أو أكثر ، تجمعهم رابطة عائلية و يسكنون تحت سقف واحد ، ولهم الإرادة في العيش سويا ، أي لهم مداخيل و مصاريف مشتركة ، وشكل عام ، تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل يطلق عليهم السكان، و يصنف السكان إلى :

- **حسب الحدود الجغرافية :**

يمكن التمييز بين السكان المقيمين، و هم أولئك الأفراد القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة، أما السكان غير المقيمين، فهم القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة.

- **حسب النشاط :**

يمكن التمييز بين السكان الناشطين ، و هم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق " قيمة مادية ملموسة " ، ويقصد هنا بالقيمة المادية و التي تمتاز بالملموسية أولئك الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية مثل : عمال الحديد و الصلب و شركة الكوابل و الزيت و السكر ....الخ. أما السكان الغير الناشطين ، فهم أولئك الأفراد الذين يقدمون عمل يساهم في خلق " قيمة معنوية ملموسة " ، ويقصد هنا بالملموسية أولئك الأفراد الذين يقدمون خدمات غير حقيقية مثل : البطالين ، المتقاعدين ، الطلبة ، الأساتذة ...الخ ، تتمثل مساهمة الأسر في الاقتصاد من خلال :

- استعمال جزء من الدخل في الإنفاق الاستهلاكي) السلع و الخدمات(؛

[16] OuariMERADI , « **introduction à l'économie** , polycopié de cours , université de Béjaia , faculté des sciences économiques , comerciales et sciences de gestion , 2017,2018, pp :18-.12

- ادخار الجزء الفائض عن الاستهلاك ؛
- استثمار المدخرات؛
- دفع الضرائب و الرسوم .

ب- المؤسسات الاقتصادية:

اختلفت تعاريف المؤسسة الاقتصادية حسب الاتجاهات الاقتصادية ، بحيث لا يمكن الوصول إلى تعريف موحد و دقيق ، لكن بشكل عام تعتبر المؤسسة الاقتصادية خلية اجتماعية اقتصادية ذات وظيفة إنتاجية ، تهدف إلى تحقيق الاستمرار ، و هذا مهما كان ميدان و مجال نشاطهم) زراعي ، صناعي ، خدماتي ...الخ(، أو شكلهم القانوني) مؤسسات عمومية ، خاصة ، مختلطة (، حيث تتمثل مساهمة المؤسسة في النشاط الاقتصادي فيما يلي :

- إنتاج السلع و الخدمات و تحقيق قيمة مضافة؛
- الاستثمار بهدف تجديد وسائل الإنتاج ؛
- دفع الضرائب و الرسوم.

ت- المؤسسات المالية:

هي المؤسسات التي يتمثل نشاطها الأساسي في جمع الودائع من الأفراد و المؤسسات أصحاب الفائض ، و إقراضها إلى مجموعات أخرى أو استثمارها من اجل تحقيق عوائد مالية ، و يضم هذا النوع من المؤسسات كل من البنوك و صناديق الادخار و شركات التامين ، تساهم هذه المؤسسات في تمويل الاقتصاد من خلال :

- تجميع رؤوس الأموال) جمع الودائع من الأعوان الاقتصاديين (؛
- تقديم المدخرات في شكل قروض مقابل الحصول على عائد مالي) الفائدة (؛
- دفع الضرائب و الرسوم ؛

ث- الإدارات العمومية:

هي كل عون اقتصادي مشكل من أشخاص معنويين يساهمون في الحياة الاقتصادية ، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة مجانا غالبا مثل التعليم ، الأمن و العدالة ، و تقوم بإعادة توزيع المداخيل و الثروات

عن طريق الضرائب ، الرسوم و المساعدات ، بحيث يغطي هذا القطاع نفقاته عن طريق عائدات الضرائب ، و يتلخص نشاطها في الاقتصاد فيما يلي :

- تقديم خدمات الأفراد المجتمع؛
- تتحصل على إيرادات في شكل ضرائب و رسوم من الأعوان الاقتصاديون ؛
- تستهلك السلع و الخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية ؛
- تقوم بالاستثمار في المجالات المختلفة.

تصنف الإدارة العمومية إلى:

- أي الأجهزة المختلفة كالشرطة، الجيش إضافة إلى الهيئات و السلطات الأساسية في الدولة: السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية و السلطة القضائية؛
- الجماعات المحلية: و هي ممثلي الدولة على المســـتوى المحلي و الإقليمي مثل البلديات، الدوائر و الولايات.
- المؤسسات الإدارية مثل: المدارس، الجامعات و المستشفيات...الخ ؛
- نظام الضـمان الاجتماعي: وهي صـناديق الضـمان للعمال الأجراء و غير الأجراء و كذا معاشـات التقاعد.

ج- العالم الخارجي:

يتمثل في الأعوان الاقتصاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الأعوان الاقتصــاديين المقيمين في الدولة المعنية، وهذا بحكم انفتاح معظم الاقتصــاديات على العالم الخارجي، الذي يمثل مجال لتبادل المنتجات وفق أسس و قواعد التجارة الدولية.

يتشـارك الأعوان الاقتصـاديون في أنهم يسـاهمون في تنمية الحياة الاقتصـادية، وذلك من خلال أداء وظيفة اقتصادية رئيسية ، و يرتبطون فيما بينهم بمجموعة من العلاقات تتولد عنها تدفقات اقتصادية في اتجاهات مختلفة.

تعريف التدفقات الاقتصادية :[17]

[17] رحماني منير ، " مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد " ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2022، صص: 46-48.

هي عبارة عن حركة السلع و الخدمات و الأموال بين الأعوان الاقتصاديين و تنقسم إلى صنفين:

- التدفقات الحقيقية أو المادية : و هي حركة السلع و الخدمات بين الأعوان الاقتصاديين ؛
- التدفقات النقدية أو المالية : و هي حركة الأموال (النقود) بين الأعوان الاقتصاديين .

يتم تبادل مختلف التدفقات الناتجة عن العمليات بين الأعوان في الأسواق.

تعريف السوق:

هو أي مكان أو فضاء أو حيز تمكن من التقاء البائع) العرض(و المشتري) الطلب(لمبادلة سلعة أو خدمة، يمكن التمييز بين: سوق السلع و الخدمات ،سوق العمل ؛ سوق رأس المال.

3-المسار الاقتصادي:

يمثل المسار الاقتصادي تمثيل تخطيطي لمختلف العلاقات بين الأعوان الاقتصاديين و ما ينتج عنها من تدفقات اقتصادية ، من خلال ممارسة أنشطتهم في الأسواق المختلفة ، أي أن المسار الاقتصادي هو مخطط للنشاط الاقتصادي الوطني (إنتاج ، استهلاك ، توزيع ، استثمار، ادخار [18])

[18] Ouari MERADI, op cit, p25.

الشكل رقم 01 : المسار الاقتصادي في حالة عونين اقتصاديين

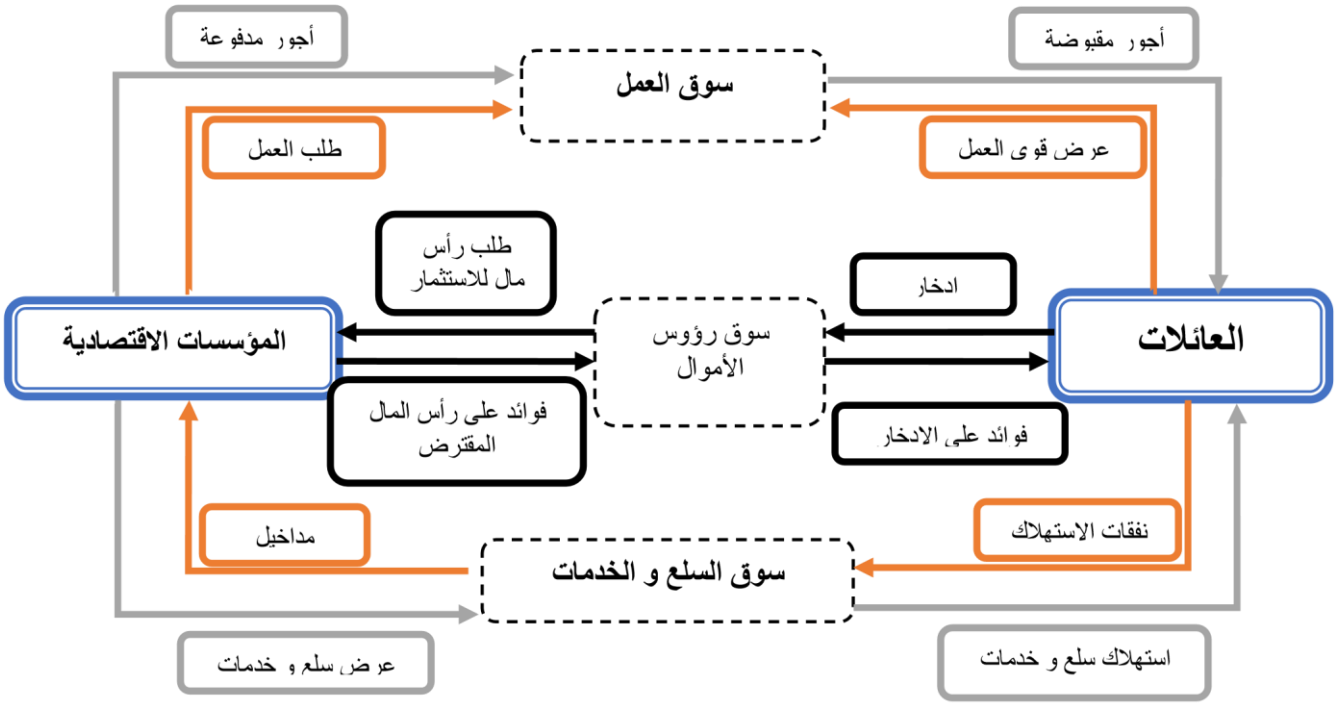

Source :HAMDI Djalila Imane, " cours complète n économie générale pour débuta

Polycopie en économie générale, école supérieure des sciences de gestion, ANNABA, 2018,2019, P63.

من خلال الشكل السابق ، نلاحظ أنه حتى يتحقق التوازن بين العرض و الطلب على مستوى المسار كما يلي: العائلات تقدم قوى عمل للمؤسسات الاقتصادية و تتحصل في المقابل على أجور (مداخيل(، جزء منها يوجه للاستهلاك) اقتناء سلع و خدمات (من المؤسسات و الجزء المتبقي يوجه إلى الادخار مقابل أرباح أو فوائد ، في المقابل ، المؤسسات الاقتصادية تقوم بإنتاج سلع و خدمات و بيعها للعائلات ، كما أنها تقوم بالاقتراض من السوق المالي من اجل الاستثمار.

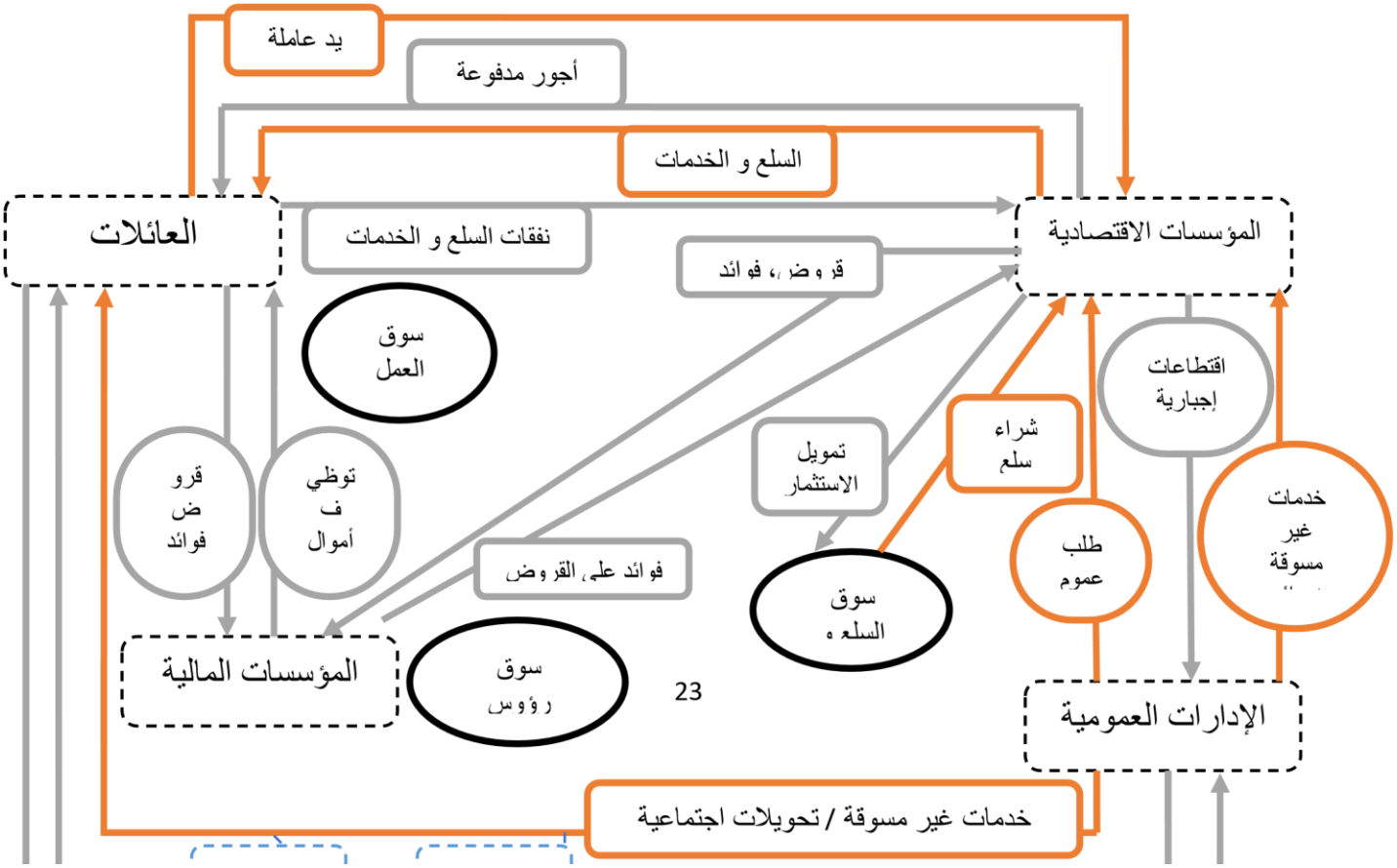

ب- توازن المسار الاقتصادي) حالة كل الأعوان الاقتصاديون. (

الشكل رقم 02 : توان المسار الاقتصادي – حالة كل الاعوان الاقتصاديون

من خلال الشكل أعلاه ، نجد أن التدفقات الاقتصادية تجسد بوضوح العلاقات الأساسية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين كما يلي :

- يضمن أن كل عون اقتصادي يحقق توازنه (الموارد = الاستخدامات) ؛
- المؤسسات الاقتصادية تقوم بإنتاج سلع و خدمات و بيعها لمختلف الأعوان الاقتصاديين الآخرين ، و في المقابل تدفع مداخيل) أجور ، فوائد ، ضرائب ، مساهمات اجتماعية ...الخ (؛ – العائلات

تتحصـل على مداخيل) أجور (من المؤسـسـات مقابل مسـاهمتها في العملية الإنتاجية و الإدارة العمومية تقدم خدمات و تحويلات اجتماعية ، في المقابل تقوم العائلات بشـراء سـلع و خدمات إضافة إلى دفع ضرائب و مساهمات اجتماعية للإدارة ، كما يمكنها ادخار الأموال) الاستثمار في الأسواق المالية (؛

- الإدارات العمومية : تقوم بالشراء العمومي) سلع و خدمات (من المؤسسات و تقدم خدمات غير مسوقة و تحويلات اجتماعية في المقابل تتحصل على ضرائب ، مساهمات اجتماعية من مختلف الأعوان الاقتصاديين لضمان عملهم ؛
- العالم الخارجي : يتمثل في مختلف العمليات الخاصة بالأعوان مع العالم الخارجي سواء في استيراد و تصدير السلع و الخدمات أو حركة رؤوس الأموال و التحويلات المالية من و إلى العالم الخارجي ؛

تجدر الإشـارة إلى أن مختلف العلاقات بين الأعوان الاقتصـاديون تتم من خلال الأسـواق) سـوق العمل ، سوق رؤوس الأموال ، سوق السلع و الخدمات .

الفصل الخامس الأنشطة والعمليات الاقتصادية

يعبر النشـــاط الاقتصـــادي على المجهود الذي يبذله الفرد لإشـــباع حاجاته أو للحصـــول على الأموال والسلع والخدمات، كما يعبر عن الأفعال التي يقوم بها الفرد في الميدان الاقتصـادي فيما يخص الانتاج والاستهلاك والمبادلة والت وزيع. ويعتبر النشاط الاقتصادي جوهر النظام الاقتصادي والذي يعبر عن سلوك الأفراد أثناء قيامهم بالانتاج والاستثمار والاستهلاك سنتعرض إلى هذه الأنشطة الاقتصادية فيما يلي ثم نخصص مبحثا رابعا لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

1- الانتاج

أ- مفهوم الإنتاج

يعرف الإنتاج بأنه خلق منفعة أو إضافة منفعة لأية سلعة لتصبح قابلة للإشباع أي محاولة إيجاد استعمالات جديدة للسلع لم تكن موجودة في السابق لتصبح الآن جاهزة للاستعمال في سبيل إشباع رغبات وحاجات المستهلكين، أي أنه بواسطة العملية الإنتاجية يستطيع الفرد التغلب على ندرة الموارد الاقتصادية والعمل على خلق منفعة جديدة من خلال مزج كافة عناصر الإنتاج تعمل على إشباع ما يطمح إليه أفراد المجتمع الواحد. وبهذا فإن ما توصل إليه الاقتصاديون من خلال ما تم ذكره في التعريف السابق يختلف كلياً عما كان يعتقد الناس في الســـابق حيث كان المتداول اعتبار أن الإنتاج عبارة عن خلق للمادة بمعنى الحصـــول على مادة جديدة من العامل الموجود أصـــلاً، كما كان متبعاً من مؤيدي المدرســـة الاقتصـــادية الطبيعية حيث كانوا يعتبرون بأن الأرض الزراعية هي المصدر المنتج الوحيد وأما باقي المصادر فهي تعمل على تحويل لشكل المادة.

ب - أشكال المنافع الاقتصادية للإنتاج ويمكن أننعدد من أشكال المنافع الاقتصادية ما يلي:

1. المنفعة الشـــكلية : وتتمثل هذه العملية في تحويل شـــكل المادة من شـــكل إلى آخر يمكن أن يســـتفيد المستهلك منه من خلال الحصول عليه بأي وسيلة ممكنة فمثلاً تحويل الصوف الخام إلى ملابس أو تحويل الأخشاب إلى أثاث تستعمله الأسر المختلفة؛

2. **المنفعة المكانية :** وتتمثل هذه العملية في نقل مختلف المنتجات من أماكن تصـــنيعها إلى أماكن استهلاكها أو نقل تلك السلع التي تكثر في مكان محدد إلى مكان آخر نشح فيه تلك المنتجات والطلب عليها متزايد من قبل المستهلكين كنقل المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن والتجمعات السكنية الكبرى حيث الاستهلاك المرتفع.

3. **المنفعة الزمانية :** وتتمثل هذه العملية في الاحتفاظ في المنتج إلى حين ظهور الحاجة إليه وتتم هذه العملية خاصـة في مواسم تكاثر تلك المنتجات حيث تتوفر بشكل كبير يسمح للجهات المختصـة بالاحتفاظ بكميات كافية للقيام بعملية اســتهلاكها من خلال توزيعها أو بيعها في الأوقات التي تقل فيها تلك الســلع. فمثلاً تخزين اللحوم أو المنتجات الزراعية إلى المواسـم اللاحقة يسـاعد المجتمع الاقتصـادي على توفير ما يحتاجه المواطن من مواد قد يحتاجها للحفاظ على الاستمرار في حياة طبيعية.

4. **المنفقة التبادلية :** وتتمثل هذه العملية بإمكانية تدخل الوســطاء محاولة إيصــال فائض الإنتاج من مراكز الإنتاج إلى مراكز الحاجة إليها وهي الأسواق التي يتواجد فيها مختلف أنواع المستهلكين والذين يعملون على اختيار السلع التي قد يحتاجوا أو قد تلبي بعض الحاجات والرغبات لهم.

2- **: الاستثمار**

يعتبر الاســتثمار ذلك الج زء من الدخل الذي لا يســتعمل في الاســتهلاك وعادة يســتعمل في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو لتعويض ما استهلك من طاقة إنتاجية موجودة، بمعنى انه إضافة إلى رصيد رأس المال أو الطاقة الإنتاجية في المجتمع من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية[19]. وخذ الاستثمار الأشكال التالية[20]:

1. تجديد الآلات والمعدات؛
2. إنتاج السلع الرأسمالية؛
3. توسيع الطاقة الإنتاجية؛
4. صافي التغير في المخزون السلعي سواء كان مواد أولية أو مواد تامة أو نصف مصنعة.

[19] محمود الوادي وآخرون ،2007، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 216

[20] فرحات غول ،2017، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 176

3- الاستهلاك

1- مفهوم الاستهلاك

يعرف الاستهلاك على أنه "الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك"[21]، وبما أن الاستهلاك هو جزء مستقطع من الدخل المتاح للتصرف فإنه بلا شك سيتبقى جزء آخر من الدخل يمكن تعريفه بالإدخار والذي يمكن أن يكون إدخار نقدي على شكل مبالغ مالية أو إدخار حقيقي يكون على شكل استثمار.

ولا بد من ذكر أن هناك العديد من محددات الاستهلاك ولكن أبرزها هو الدخل. فاستهلاك الأفراد يعتمد وبشكل أساسي على مستوت الدخول المختلفة، فمع زدة الدخل فإنه بلا شك سوف تتغير سلوكيات المستهلكين. ولكن هل سيستمر الفرد في زدة استهلاكه مع الزدة في دخله ؟ أم أن هناك حدودا قد يلتزم بها المستهلكين؟ كالتفكير بإدخار جزء من هذا الدخل. وهناك تكمن الإجابة فيما اقترحه كينز والذي قال في نظريته أنه كلما زاد الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يزيد، ولكن بنسبة أقل من زدة الدخل والعكس كلما المخفض الدخل المتاح للتصرف فإن ما يخصص للاستهلاك سوف يقل ولكن بنسبة أقل من الخفاض الدخل المتاح للتصرف ويطلق على هذه العلاقة ما بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل المتاح بدالة الاستهلاك، وقد أطلق كينز على هذا التصرف الذي يكمن بأن الفرد سيقوم بإنفاق جزء من دخله مع كل زدة وليس كل الزدة اسم الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للإخار لأن الفرد سيقوم بإدخار جزء من هذه الزدة.

2- : العوامل المؤثرة على الاستهلاك

تتمثل العوامل المؤثرة على الإستهلاك في عوامل موضوعية وعوامل ذاتية، نستعرضها فيما يلي:

أ ولا : العوامل الموضوعية

وتتمثل في:

[21] الوادي وآخرون، ص 225

- **توزيع الدخل الوطني:** يتأثر الميل للاستهلاك بكيفية توزيع الدخل الوطني، فكلما زاد التفاوت في توزيع الدخل قل الميل للاستهلاك، وكلما كان توزيع الدخل الوطني أقرب إلى العدالة ازداد الميل للاستهلاك؛

- **التغير في سعر الفائدة:** سعر الفائدة له تأثير مباشر على المدخرات فتزداد المدخرات بارتفاع أسعار الفائدة وتقل بانخفاضها، وبما أن الادخار هو الجزء غير المستهلك من الدخل فإن الاستهلاك سيزداد بانخفاض سعر الفائدة؛ - **التغير في السياسة المالية للدولة:** فدافع الأفراد على تقليل الاستهلاك وزدة الادخار يتوقفكثيرا على العائد الذي ينتظرونه من مدخراتهم، فزدة الضرائب التصاعدية على الدخل مثلا تؤدي إلى زدة الميل للاستهلاك؛

- **التغيرات المفاجئة في دخول الأفراد:** فالزدة الطارئة في دخول الأفراد تؤدي إلى زدة ميلهم للاستهلاك كما يؤدي النقص غير المتوقع في دخ ولهم إلى نقص الميل للاستهلاك.
- **مستوى الأسعار:** تتأثر القيمة الحقيقية للأصول السائلة بشكل مباشر بالتغيرات الحاصلة في المستوى العام للأسعار، فاتجاه الأسعار إلى الانخفاض سيؤدي إلى زدة القيمة الحقيقية للأصول السائلة أي القوة الشرائية للثروة ،وسيؤدي ذلك إلى زدة نسبة الدخل الذي يخصص للاستهلاك؛
- **الضرائب:** يتأثر الدخل الممكن التصرف فيه للأفراد بمستوى الضرائب الشخصية؛ ذلك أن أي زدة في معدلات الضرائب تقلل من الدخل الممكن التصرف فيه للمستهلكين؛ مما يجعلهم يخفضون استهلاكهم، ومن حية أخرى فإن تخفيض الضرائب يؤدي إلى زدة إستهلاكهم الجاري؛
- **العادات والتقاليد:** يتعلق هذا العامل بخصائص كل شعب من الشعوب، عاداته وتقاليده وطقوسه الدينية والوطنية، فهناك شعوب تكثر من استهلاك نوع محدد من السلع بشكل كبير كالأسماك مثلا، وهناك شعوب أخرى تتغذى على المنتجات النباتية في الدرجة الأولى، لذلك فالعادات الاستهلاكية المتباينة تجعل الميل إلى الاستهلاك مختلفا من مجتمع إلى آخر، وتجعل التركيبة السلعية للاستهلاك مختلفة أيضا من مجتمع إلى آخر.

ثانيا: العوامل الذاتية

وتتمثل في:

- الحصول على الدخل الذي يمكّن الفرد من القيام بأعبائه العائلية أو الشخصية الحالية والمستقبلية؛
- الرغبة في تكوين احتياطي ضد الطوارئ؛
- الرغبة في تحسين مستوى المعيشة في المستقبل؛
- تكوين بعض المال لانتظار فرصة لاستثماره في مشروع؛
- رغبة الفرد في تحقيق ذاته والاعتماد على نفسه؛

4- الأعوان الاقتصاديون

يتشكل اقتصاد أي بلد من عدد كبير من الوحدات الاقتصادية، ولصعوبة تتبع نشاط كل واحدة منها، يلجأ الاقتصاديون الى تجميع هذه الوحدات على أساس تجانسها وفقا لمعايير محددة من أجل تبسيط عملية جمع البيات والتحليل الاقتصادي. غالبا ما يصنف هؤلاء الاعوان إلى : الأسر (أو العائلات)، المؤسسات الإقاصادية (والتي بدورها تنقسم الى مؤسسات مالية وغير مالية)، الإدارات العمومية، وبقية العالم[22].

1- الأسر

الأسرة هي الخلية الأساسية في المجتمع، تتكون من شخصين أو أكثر، تجمعهم رابطة عائلية ويسكنون تحت سقف واحد، ولهم الإرادة في العيش معا، أي لهم مداخيل ومصاريف مشتركة.

يمكن القول أن قطاع العائلات يمثل وحدات الاستهلاك الرئيسية، وأن مساهمتها في الاقتصاد الوطني يتم من خلال:

- استعمال جزء من دخلها في الإنفاق الاستهلاكي (السلع والخدمات).
- تدّخر الجزء المتبقي من دخلها.
- تستثمر مدّخراتها.

[22] خالفي (منسق)، المحاضرة الخامسة، ص ص 1، 2

- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة).

وبشكل عام تمثل مجموع الأسر المجتمع ككل يطلق عليهم **السكان**.

ويتم تصنيفهم إلى:

أ- حسب الحدود الجغرافية:

- **مقيمين:** أي القاطنين داخل الحدود الجغرافية للدولة ،
- **غير مقيمين:** أي القاطنين خارج الحدود الجغرافية للدولة.

ب- حسب النشاط:

- **شـطين:** وهم الأفراد الذي يقدمون عملا يسـاهم في خلق قيمة مادية ملموسـة، وهم الأفراد الذين ينتجون وحدات إنتاجية.
- **غير شـطين:** وهم الأفراد الذي يقدمون عملا يسـاهم في خلق قيمة معنوية غير ملموسة.

ومن بين الوظائف الأساسية للأسرة نذكر:

- **تقديم اليد العاملة:** حيث أن الأسـرة هي المسـؤولة عن تقديم عنصـر العمل من بين باقي الأعوان الاقتصاديون، أو ما يسمى بتزويد الاقتصاد باليد العاملة، حيث أن مساهمة كل فرد من أفراد الأسرة في الاقتصاد تكون بتقديمها جهد عضلي أو فكري.
- **استهلاك السلع والخدمات:** وهي الوظيفة الأساسية للأسر والتي تتمثل في استهلاك السلع والخدمات المختلفة التي يطلبها الأفراد لتلبية حاجياتهم ورغباتهم غير المحدودة.

2- **المؤسـسـات الاقتصـادية (غير المالية)** يتمثل نشاط المؤسسة الاقتصادية في:

- إنتاج السلع والخدمات من خلال مزج وسائل الإنتاج وبيعها في السوق، فتحقق المؤسسة فائضا في الثروة يسمى القيمة المضافة.

- تقوم بالاستثمار من أجل تجديد وسائل الإنتاج أو توسيع نشاطها.
- تدفع الضرائب والرسوم للإدارات (الدولة).

3- المؤسسات المالية

وهي عبارة عن وحدات مشكّلة من هيئات متخصصة في العمليات النقدية والمالية في السوق مثل: البنوك ،شركات التأمين، الخزينة العمومية .... الخ.

يتمثل نشاطها في:

- تجميع مدخرات الأعوان الاقتصاديين الآخرين.
- تقدم قروضا للأعوان الاقتصاديين مقابل فوائد.
- تدفع الضرائب والرسوم لخزينة الدولة.
- تستهلك السلع والخدمات.

4- الإدارات العمومية

وهي عون اقتصـادي مشـكّل من أشـخاص معنويين يسـاهمون في الحياة الاقتصـادية، بتقديم جملة من الخدمات المختلفة والمتنوعة.

وهي كل الهيئات التي تقدم خدمات وغالبا ما تكون مجانية، وهي تتكون من(الدولة، الجماعات المحلية، الضمان الاجتماعي ،.....) ويتمثل نشاطها في:

- قديم خدمات لأفراد المجتمع.
- تتحصل على الإيرادات في شكل ضرائب ورسوم من الأعوان الاقتصاديين الآخرين.
- تستهلك السلع والخدمات المشتراة من المؤسسات الاقتصادية.
- تقوم بالاستثمار في مجالات مختلفة.

5- العالم الخارجي وبقية العالم

ويشمل كل الدول التي تربطها علاقات اقتصادية مع البلد الأم.

ويتمثل في الأعوان الاقتصـــاديين المتواجدين خارج الوطن الذين تربطهم علاقات اقتصـــادية مع الأعوان الاقتصـاديين المقيمين في الدولة المعنية. كما هو معلوم إن العديد من الاقتصـادت الوطنية أصـبحت تنفتح نحو العالم الخارجي ،وتحدث بين أعوا مختلف التدفقات الاقتصـــادية المتمثلة في تبادل المنتجات (كالطاقة، المواد الأولية، منتجات فلاحية، منتجات مصـنعة، الخدمات)، التصـدير والاسـتراد. كما يتم تبادل العمال، وحركة رؤوس الأموال (مثل القروض، الاســـتثمارات...). يمكن اعتبار "باقي أنحاء العالم" وحدة اقتصادية.

الفصل السادس: عموميات حول المؤسسة الاقتصادية

لقد شـــغلت المؤســـســـة الاقتصـــادية ولا تزال حيزا كبيرا من اهتمامات الاقتصـــاديين بمختلف اتجاهام الإيديولوجية، سواء من الشرق أو من الغرب ،نظرا لكوا النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي في ا□تمع، ونظرًا للتحولات والتطورات التي تشهدها الساحة الاقتصادية إلى حدّ الساعة، فإن المؤسسة آنذاك لم تعد هي نفسها المؤسسة حاليا فبالإضافة إلى تنوع وتعدد أشكالها و مجالات نشاطها فقد أصبحت أكثر تعقيدا.

1- تعريف المؤسسة الاقتصادية :

قبل التطرق إلى تعريف المؤسسة الاقتصادية، تجدر الإشارة إلى أنه عادة ما تستعمل مصطلحات أخرى للدلالة على نفس المعنى مثل: المنظمة، الشـركة، المقاولة، المنشـأة، لكن التمعن في محتوى كل منها على حده يعطي نظرة أخرى لمعانيها.

- **المنظمة**:عبارة تطلق على كل تجمع يتم تنظيمه وفق أســـس وقواعد معينة ، اجتماعية كانت أم اقتصادية أو سياسية أو ثقافية أو غير ذلك.
- **الشركة**: فتعنى و□تم خاصة بالهيكل الاقتصادي مهما كان حجمه أو طبيعته القانونية.
- **المقاولة**: وهي مشـتقة من كلمة مقاول ، وتشـير خاصـة إلى الخطر أو المغامرة التي تميز توظيف الأموال في النشاط الاقتصادي.
- **المؤسسة**: كلمة تطلق على كل تجمع اقتصادي أو اجتماعي مؤسس بصفة رسمية، حيث نجد هناك مؤسسات سياسية، اجتماعية، تربوية، اقتصادية....[23]
- **المنشأة**: تعرف على أ□ا مجموعة من الأشخاص الدائمين العملين في نفس المكان (مصنع، مكتب ،واجهة)... تابعون لنفس السلطة المديرة (شركة، رب عمل..)، بحيث لا تتمتع بشخصية قانونية، وتكون استقلاليتها نسبية.[24]

[23] العربي دخموش، محاض ارت في اقتصاد مؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة ، سبتمبر 1002، ص2 .

[24] ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة ، الج ازئر، 8991، ص.11

أما فيما يخص تعريف المؤسسة الاقتصادية، فمن الصعب إعطاء مفهوم شامل لها نظرا للتطور السريع للمفاهيم الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية ، والتطور المستمر الذي شهدته المؤسسة الاقتصادية مع تشعب واتساع نشاطها، وكذا اختلاف الاتجاهات الاقتصادية والإيديولوجية، ولهذه الأسباب فاختلاف الأفكار وكذا أراء المفكرين الاقتصاديين جعل كل واحد منهم يعرف المؤسسة حسب منظوره. ولعل أهم التعاريف التي أعطيت للمؤسسة الاقتصادية مايلي:

- المؤسسة هي كل وحدة قانونية، سواءكانت شخص مادي أو شخص معن وي، والتي تتمتع باستقلال مالي في صنعالقرار، وتنتج سلع وخدمات تجارية[25].
- هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطار قانوني واجتماعي معين ،هدف دمج عوامل الإنتاج من أجل إنتاج تبادل سلع أو الخدمات مع الأعوان اقتصاديين آخرين، لغرض تحقيق نتيجة ملائمة.[26]
- المؤسسة هي عبارة عن مفهوم وطبيعة جد معقدة، حيث تعبر عن واقع اقتصادي، وبشري واجتماعي[27].
- المؤسسة هي منظمة اقتصادية مكونة من وسائل مادية، بشرية ومالية المستعملة من أجل إنتاج يسوق للسوق سواء كات سلع أو خدمات .[28]
- المؤسسة هي وحدة إنتاجية ومركز توجيه عوائد الإنتاج ،ولكن تعتبر كوحدة اجتماعية تتخذ مجموعة من القرارات من أجل اقتحام أكبر عدد من الأسواق وكذلك لتحقيق مجمل أهدافها[29].

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف المؤسسة الاقتصادية على أ□ا تنظيم اقتصادي مستقل ماليا يضم مجموعة من الموارد المادية والبشرية تستعمل من أجل إنتاج سلع وخدمات.

---

[25] Jean longatte, jacques Muller, économie d'entreprise, Dunod, Paris 2004, P01

[26] ناصر دادي عدون، مرجع سابق.

[27] Jean longatte,Op.cit, P01

[28] Lasary, économie de l'entrepris,o.p.u, Alger, 2001,p7 .

[29] M.Darbelet ,économie d' entreprise, édition foucher, paris, 1996, p04.

2- نشأة المؤسسة الاقتصادية وتطورها التاريخي:

إن المؤسسة الاقتصادية التي نراها اليوم، لم تظهر بشكلها الحالي بل ظهرت نتيجة لعدة عوامل وتغيرات وتطورات متواصلة التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية، حيث مرت المؤسسة الاقتصادية بعدة تطورات وهي في الحقيقة عبارة عن مراحل متتابعة تكونت فيها المؤسسة الاقتصادية، حيث بدأت في شكل الإنتاج الأسري البسيط مرورا بالإنتاج المنزلي والحرفي ثم إلى المانيفاكتورة، حيث تعتبر الوحدات الحرفية من بين المنعرجات الهامة في تاريخ المؤسسة. [30]

2-1 - الإنتاج الأسري البسيط:

لقد سادت الحياة البدائية منذ وجود الإنسان حتى اقتراب الانقلاب الصناعي في القرن81 ، أين اعتمد على الفلاحة ،أي زراعة الأرض وتربية المواشي لتلبية حاجاته الأساسية، مستعملا في ذلك أدوات بسيطة يقوم بنحتها وتحضيرها كبار الأسر، ويتم تبادلها بشكل محدود بين الأسر التي تصنع الأدوات البسيطة والأسر المستعملة، كأن تقايض كمية منالمنتجات الزراعية أو الماشية مقابل أدوات مستعملة في زراعة الأرض.

ولعل من بين مميزات المجتمع البدائي التقليدي، سيطرة القطاعية في الريف، واستغلال الأسر كاملة في الفلاحة من طرف ملاك الأرض، لكن مع تزايد عدد السكان في القرى وتزايد الحاجات، و كذا تحرر العمال من الحقول الريفية واستقلاليتهم في ممارسة بعض الحرف كالنجارة ، الحدادة ،الدباغة.. .، مما جعل هناك إمكانية تجمعهم في أماكن أو محلات لتكوين وحدات حرفية.

2-2 ظهور الوحدات الحرفية:

بعد أن هيأت الظروف الممتثلة في تكوين تجمعات حضرية، وارتفاع الطلب نوعا ما على المنتوجات الحرفية، من ملابس وأدوات إنتاج ولوازم مختلفة، وظهور لأول مرة عمال دون عمل، كل هذا أدى على تكوين محلات أو ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء معينة تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحر، على شكل أسري يغيب فيه الاستغلال أو القسوة، وهكذا فقد وجدت عدة ورشات

[30] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص38-23 .

حرفية: للنجارين ، الحدادين... ، تبيع بأسعار معقولة ومحددة دون تدخل أي وسيط تجاري، غير أنه في اية القرن السادس عشر، بدأت هذه الوحدات تضعف تدريجيا رغم أ ا لم تختفي ائيا إلا بعد نجاح الثورة الصناعية في أوروبا بوقت طويل، ومن أسباب تدهورها مايلي:

أ. وجود حرفيين مستقلين ينافسون التجمعات الحرفية، ويبيعون بأثمان زهيدة مقارنة بأسعار التجمعات الحرفية.

ب. خروج الصناع عن الانضباط الجماعي للمعلمين، نظرا لرغبة هذه الأخيرة ببقاء هؤلاء مجرد صناع.

ت. زيادة التخصص في العمل أدى إلى انقسام هذه التجمعات إلى ورشات صغيرة تقوم بمرحلة معينة من العملية الإنتاجية.

ث. ارتفاع السوق وزيادة الطلب على المنتوجات أدى إلى ظهور طبقة من التجار الوسطاء الذين أصبحوا يحددون للحرفيين مواصفات المنتجات التي يرغبون ببيعها، كما ظهرت عملية تخزين السلع وإعادة بيعها بالجملة مما زاد من ثراء هذه الطبقة ، لتساهم هذه الأخيرة فيما بعد في الانقلاب الصناعي، مما أضعف نظام الورشات الحرفية .

2-3 النظام المنزلي للحرف:

لقد أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين إلى استعمالهم لعدة طرق من أجل الحصول على المنتجات وبيعها في ظروف مرضية، ومن بين الطرق المستعملة بالإضافة إلى التعامل مع الحرفيين، تم الاتصال بالأسر التي تمتهن حرفة معينة في المنازل، وتمويلهم بالمواد من أجل إنتاجهم لسلع معينة، وبالتالي فقد أوجد التجار سوق للعمل خاصة بالأسر ال ريفية التي كانتعلى استعداد لزيادة دخلها بواسطة احتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة، تمكنها من تغطية حاجا ا المتزايدة مع تطور الريف وتغير ظروف الحياة.

2-4ظهور المانيفكتوره « la manifacture » :

إن ارتفاع طلب ا تمع الأوروبي نظرا لتطور الأذواق والمستوى الحضاري من جهة وارتفاع عدد السكان من جهة أخرى، وظهور الاكتشافات الجغرافية وما كان لها من أثر على تراكم الثروة والمواد الأولية، واكتشاف أسواق جديدة، أدى إلى زيادة ثراء طبقة التجار الرأسماليون الذين امتلكوا أدوات إنتاج يدوية وعملوا

على جمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد من أجل أن يتمكنوا من مراقبتهم بشكل أكبر، ويتأكدوا من استخدام وسائل إنتاجهم بشكل أكثر استغلالا، ومن هنا ظهرت المصانع في شكلها الأولي.

2-5 المؤسسة الصناعية الآلية:

بعد أن توفرت الأسباب من اكتشافات علمية موجهة نحو الإنتاج الصناعي واتساع السوق، ظهرت المؤسسات الآلية الأولى التي كانت فيها وسائل العمل آلية، بعد أن كانت في المانيفاكتوره يدوية.

2-6 التكتلات والشركات المتعددة الجنسيات:

نتيجة التطور الكبير وزيادة الإنتاج الصناعي والزراعي في مؤسسات البلدان الغربية (أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية)، كانت هناك ضرورة لهذه المؤسسات لإتباع عدة استراتيجيات تكتل فيما بينها للتغلب على المنافسة ،و كذا إنشاء فروع في أكثر من بلد خارجي، وهي ما تدعى بالشركات المتعددة الجنسيات

3- خصائص المؤسسة الاقتصادية

تتميز المؤسسة الاقتصادية بعدة خصائص، سواء كانت في بلد متقدم أو سائر في طريق النمو، ويمكن التطرق إلى أهم الخصائص فيما يلي :

المؤسسة شخصية قانونية مستقلة: وذلك من حيث امتلاكها لحقوق، واجبات وصلاحيات؛[31]

المؤسسة وحدة إنتاجية: المؤسسة كيان اقتصادي مستقل، يتكون من مزيج من ال وسائل البشرية والماديةوالمعنوية والمالية دف إنتاج سلع وخدمات موجهة للبيع.

المؤسسة تساهم في تكوين القيمة المضافة: الإنتاج من السلع و الخدمات يوجه إلى السوق، و ينجم عن ذلك مداخيل يطرح منها الإستهلاكات التي أدت إلى إنتاجها، وحينها تتشكل القيمة المضافة للمؤسسة، فهي إذن رصيد يعبر عن مدى نجاح نشاط المؤسسة في تقديم إضافات عن

[31] سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسات العمومية، تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1996 ، ص61.

طريق عمليات تحويل المواد الأولية و مدخلات أخرى إلى ســـلع ذات قيم إســـتعمالية موجهة للمستهلكين.

المؤسسة وحدة لتوزيع المداخيل: إن هذه القيمة المضافة تحققت بتظافر مجهودات مختلف المتعاملين، فهي لا تعود كلية للمؤسسة، بل يشاركها فيها هؤلاء الأع وان بحصولهم على أقساط منها:

ضرائب و رسوم إلى الدولة و الجماعات المحلية.

اقتطاعات إلى صناديق الضمان الاجتماعي و التأمينات و المعاشات.

فوائد مالية إلى البنوك و المؤسسات المالية.

أرباح لشركاء المؤسسة.

المؤســـســـة خلية اجتماعية: تقوم المؤســـســـة بتوظيف عدد هام من العمال، فهي ذا تقوم بوظيفة اجتماعية ت وفر

ا الأجور والاســـتقرار والتحفيز والترقية والمركز الاجتماعي والتكوين و التأهيل...

فالمؤسسة إذن عبارة عن تجمع بشري يهدف إلى تحقيق هدف معين، كثيرا ما يختلف هدف المؤسسة عن أهداف الأفراد مما يؤدي إلى نشوء نزاعات تقتضي المتابعة و التسيير.

المؤسسة مركز اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية: حيث تلعب المؤسسة دورا هاما في اقتصاد الســوق ،حيث تعد مركزا لاتخاذ القرار الاقتصــادي فيما يتعلق بطبيعة وكمية المنتجات المطروحة في الســوق وأســعارها، وكمية ونوعية المواد الأولية المســتعملة في عملية الإنتاج. لذلك يجب أن تتميز عملية اتخاذ القرار بالدقة التي تتأتى بالاعتماد على الطرق العلمية والخطوات الواضـــحة، وعلى الحساب الاقتصادي الذي يتمثل في مقارنة التكاليف والعوائد المتوقعة.[32]

[32] العربي دخموش، مرجع سابق، ص.5 ،4

4- أنواع المؤسسات الاقتصادية

يمكن تصنيف المؤسسات الاقتصادية إلى عدة أشكال مختلفة ومتعددة تبعا لموعة من المعايير منها:

معيار طبيعة الملكية؛ المعيار القانوني؛

معيار النشاط الاقتصادي؛

معيار الحجم؛

4-1 تصنيف المؤسسات حسب طبيعة الملكية:

ترتبط الطبيعة القانونية للمؤسسات بشكل ملكيتها على اعتبار أن شكل الملكية هو المحدد لنمط القوانين والأنظمة التي تحكم إجراءات وقواعد تسييرها، وتصنف المؤسسات حسب هذا المعيار إلى نوعين هما:

المؤسسات الخاصة: وهي تلك المؤسسات التي تعود ملكية الأموال فيها لفرد، أو لموعة من الأشخاص ، كشركات الأشخاص والشركات ذات المسؤولية المحدودة، وشركات المساهمة.

المؤسسات العامة والمختلطة: وهي مؤسسات ذات طبيعة قانونية مختلفة، وتتمثل فيما يلي:

المؤسسات العامة: وهي التي تعود ملكيتها للدولة كالشركات الوطنية والمحلية.

المؤسسات المختلطة: وهي التي تشترك الدولة أو أحد هيئاا مع الأفراد في ملكية الأموال وفي سلطة القرار.[33]

4-2 تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب المعيار القانوني :

طبقا لهذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات حسب الشكل التالي:

[33] Jean Longatte, Jacques Muller, op.cit, P7.

4-2-1 **شـركات الأشـخاص** : عبارة عن مؤسـسـة تقوم أسـاسـا على الاعتبار الشخصي وتعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصة من المال أو من عمل لاقتسام ما قد ينتج عن هذه الشركات من أرباح أو خسائر، وتنقسم هذه الشركات حسب القانون التجاري الجزائري إلى:

شركات التضامن : وهي من أهم شركات الأشخاص، إذ يقدم فيها الشركاء حصة نقدية عينية أو حصة عمل قد تتساوى قيمتها، وقد تختلف من شريك إلى أخر ،وللشركاء بالتضامن صفة التاجر وهم مسؤولين من غير تحديد وبالتضامن عن ديون الشركة، يتألف عنوان الشركة من أسماء جميع الشركاء أو بعضهم[34].

شركات التوصية البسيطة: وتشمل فئتين من الشركاء، شركاء متضامنون يمكنهم إدارة الشركة وهم مس ؤولون عن ديون الشركة مسؤولية شخصية بمقدار ما يملكون، إضافة إلى حصصهم في رأس المال، وكذلك شركاء موصون تتحدد مسؤوليا م بقدر حصصهم، إذ لا يمكنهم أن يقوموا بإدارة الشركة ، ولا يظهر اسمهم في اسم الشركة.[35]

شركات المحاصة : وهي نوع خاص من الشركات، فهي لا تتمتع بشخصية اعتبارية ولا رأسمالية ولا عنوان، فهي عقد يلتزم بمقتضاه شخص أو أكثر بأن يقدم كل منهم حصة من مال أو عمل ، للقيام بعمل واحد أو عدد من الأعمال قصد اقتسام الأرباح وتحمل الخسائر بين الشركاء.[36]

4-2-2 **شركات الأموال :**

وهي الشـركات التي لا تقوم على الاعتبار الشـخصـي كشـركات الأشـخاص، بل تقوم على الاعتبار المالي، بحيث يستطيع كل شخص المساهمة في رأس مالها، بمعنى أن اهتمام الشركة يوجه إلى جمع رأس المال اللازم لها دون بحث في شخصية الشريك، وهي شركة تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصـصـا في رأس مالها على شـكل أسـهم، وتكون قيمة هذه الأخيرة متسـاوية وقابلة للتداول ويكتسـبها

[34] القانون التجاري الجزائري ، المادة551 ، 552،، منشورات بيرتي، الجزائر، طبعة 2007-2008 ،ص 199.

[35] المادة 563 من المرسوم التشريعي رقم39 /80، المؤرخ في 25 افريل،1993 .

[36] عاطف وليم اندرواس،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006 ، ص 32 .

المساهم عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام، والمساهم أو الشريك لا يتحمل الخسارة إلى بمقدار قيمة الأسهم التي يشارك ا ،ويتقاضون مقابل أسهمهم أرباح موزعة، وقد ظهر هذا النوع من الشركات بسبب عدم استطاعة شركات الأشخاص تأمين المبالغ الضخمة خاصة تلك التي تنفق على الاستثمارات الكبرى.

وتنقسم هذه الشركات إلى مايلي:

الشركات ذات المسؤولية المحدودة:

وهي شركة تتألف من شخصين أو أكثر، بحيث أن عدد الشركاء فيها يكون محدد، ورأسمالها مقسم إلى حصص متساوية غير قابلة للتداول، أما إدارة الشركة فيمكن أن تستند لأحد الشركاء أو أكثر ، ويمكن أن يكلف ا طرف أجنبي، وكما أن الشركاء يتحملون الخسارة إذا تحققت في حدود نسبة مساهمة كل واحد منهم في رأس مال الشركة ، وحسب القانون التجاري الجزائري فان رأس مال الشركة ذات المسؤولية المحدودة لا يقل عند 001.000 دج ويقسم إلى حصص متساوية لا تقل كل واحدة منها1000دج ، كما لا يسمح أن يتجاوز عدد الشركاء في هذا النوع من الشركات عشرون شخصا، وإذا تجاوز عدد الشركاء هذا العدد وجب تحويلها إلى شركة مساهمة في اجل لا يتعدى سنة واحدة.

شركات المساهمة أو ذات أسهم :

تتكون من مجموعة من الأشخاص يقدمون حصصا من رأس المال على شكل أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول ، يقوم المساهمون بشرائها عند التأسيس أو بواسطة الاكتتاب العام ، ويتم تداولها في السوق الثانوية، ويكون كل شريك مسؤول عن ديون الشركة بمقدار ما يملكه من الأسهم. وقد حدد المشرع الجزائري عدد الشركاء بحيث يجب أن لا يقل على 7 شركاء، و رأس المال بأن لا يقل عن 5 ملايين دج في حالة لجوء الشركة إلى الاكتتاب العام للأسهم، أو 1مليون دج إذا لجأت الشركة إلى التأسيس المغلق[37] .

شركات التوصية بالأسهم: تعتبر كشركة التوصية البسيطة من حيث ضمها فئتين من الشركاء متضامنين وموصين، غير أن الشركاء الموصين يمتلكون أسهما بقيمة مساهمتهم في رأسمال الشركة

[37] المادة رقم592، 594 من القانون التجاري الجزائري تبعا للمرسوم التشريعي رقم39 /80 المؤرخ في 25 أفريل 1993.

ولهم التصرف فيها بالبيع أو التنازل، دون الرجوع إلى الشركاء المتضامنين على عكس شركة التوصية البسيط.[38]

4-3- تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب قطاع النشاط

توزع المؤسسات الاقتصادية استنادا لهذا المعيار إلى ثلاث قطاعات رئيسية[39]:

4-3-1 مؤسسات القطاع الأول " الفلاحة:"

وتجمع المؤسسات المتخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها، وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري وغيره من النشاطات مرتبطة بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم.

4-3-2 مؤسسات القطاع الثاني" الصناعة:"

وتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل المواد الطبيعية إلى منتوجات، و تشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، وكذلك صناعات تحويل وتكرير للمواد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها وهي ما تسمى بالصناعات الإستخراجية، ومؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام، ومؤسسات صناعة التجهيزات وسائل الإنتاج المختلفة، و نلاحظ أن توزيع هذه المؤسسات يمكن أن تجمع في فرعين رئيسيين:

-الصناعات الخفيفة:

و في أغلبها استهلاكية و غير دافعة للاقتصاد بشكل واضح.

-الصناعات الثقيلة أو المصنعة:

هي مختلف الأنشطة الصناعية التي تعمل منتجاتها على دفع الاقتصاد أماميا، حيث تعتبر كمستعمل لموارد ومنتوجاتقطاعات أخرى مثل القطاعات الإستخراجية والطاقة، ومنتج هام لوسائل إنتاج تستعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية و هي بذلك دافعة إلى الأمام.

---

[38] عبد الغفور عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2001 ، ص92.

[39] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 70، 17.

4-3-2 مؤسسات القطاع الثالث "الخدمات":

هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في الموعتين السابقتين وهي ذات أنشطة جد مختلفة وواسعة انطلاقا من مؤسسات النقل، البنوك، المؤسسات المالية، التعليمية، الصحة وغيرها[40].

4-4- تصنيف المؤسسات الاقتصادية حسب معيار الحجم

توجد عدة مؤشرات تستخدم لتصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم ، من بينها: رقم الأعمال، حجم رأس المال، ومؤشر عدد العمال في المؤسسة، هذا الأخير الذي يعد المؤشر الأكثر اعتمادا في تصنيف المؤسسات حسب معيار الحجم، فهو الذي يصنف على أساسه المؤسسة الاقتصادية إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات كبيرة كما يلي:

4-4-1 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لهذا النوع من المؤسسات ميزة أساسية تكمن في بساطة البنية الهيكلية ، كما أن طرق تسييرها غير معقدة ، إضافة إلى قلة العاملين فيها، حيث لا يوجد مقياس متفق عليه لتعريف هاته المؤسسات فالأمر يختلف من بلد إلى أخر.

فحسب البنك الدولي للاستثمار : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون فيها عدد العمال اقل من 005 عامل وتكون المساهمة في رأس مالها من طرف أعوان خارج صاحب المؤسسة لا تتجاوز 03% ؛[41]

وبالنسبة للجزائر وحسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج للسلع والخدمات:[42]

-تشغل من 1 إلى 052 شخص؛

-لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 005 مليون دج؛

-تستوفي بالاستقلالية؛

---

[40] نفس المرجع السابق، ص ص07-17.

[41] الداوي الشيخ، اقتصاد المؤسسة، مركز الطباعة لجامعة الجزائر، 1998 ،ص78 .

[42] القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 77 مؤرخ يوم السبت 15 ديسمبر 2001 .

4-4-2 المؤسسات الكبيرة : وتشغل يد عاملة كبيرة تفوق 005 عامل، ملكيتها غالبا ما تعود إلى عدد كبير من الأشخاص، ولهذه المؤسسات أشكال مختلفة منها مايلي:

المجمع :عبارة عن مجموعة مؤسسات تربطها علاقة مالية واقتصادية وهي تابعة للمؤسسة الأم، ومثال ذلك في الجزائر "مجمع صيدال...إلخ.

المؤسسات متعددة الجنسيات:هي عبارة عن مؤسسات عابرة للقارات ولا تعرف بالحدود الجغرافية، حيث تقيم وحدات إنتاجية في العديد من البلدان، متبعة في ذلك سياسات، إستراتيجيات عالمية، هذه الأخيرة تختلف من مؤسسة لأخرى، ونذكر من هذه الإستراتجيات ما يلي:

-إستراتجية تخفيض التكاليف، وذلك من خلال إقامة فروع في البلدان التي توفر يد عاملة رخيصة بالإضافة إلى المواد الأولية التي لا تكلفها الكثير في سبيل الحصول عليها؛

-توسيع حصتها السوقية على المستوى العالمي، من خلال إنشاء هذه الوحدات الإنتاجية في بلدان مختلفة[13].

5- أهداف المؤسسة الاقتصادية:

إن أصحاب المؤسسات الاقتصادية، سواء العمومية منها والخاصة، تسعى إلى تحقيق عدة أهداف، تختلف وتتعدد حسب اختلاف أصحاب المؤسسات وطبيعة وميدان نشاطها، حيث نستطيع تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

5-1- الأهداف الاقتصادية:

يمكن حصر عدد من الأهداف التي تدخل ضمن هذا النوع كما يلي:

تحقيق الربح

يعتبر تحقيق الربح المبرر الأساسي لوجود المؤسسة، لأنه يسمح لها بتعزيز طاقتها التمويلية الذاتية التي تستعملها في توسيع قدرا ا الإنتاجية و تطويرها، أو على الأقل الحفاظ عليها، وبالتالي الصمود أمام منافسة المؤسسات الأخرى و الاستمرار في الوجود.

عقلنة الإنتاج

أي الاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج، ورفع إنتاجيا ا من خلال التخطيط المحكم الدقيق للإنتاج والتوزيع ثم مراقبة تنفيذ الخطط والبرنامج، وذلك دف تفادي الوقوع في المشاكل الاقتصادية والمالية والإفلاس في آخر المطاف، نتيجة لسوء استعمال عوامل الإنتاج.[43]

تحقيق احتياجات ومتطلبات المجتمع

عندما تقوم المؤسسة بعملية تصريف وبيع إنتاجها السلعي والخدماتي لتغطية التكاليف المترتبة عن عمليةالإنتاج والتوزيع ، فإ ا تكون قد قامت بتغطية وتحقيق احتياجات المستهلكين المتواجدين في ا تمع، إذن يمكن القول أن المؤسسة الاقتصادية تحقق هدفين في نفس الوقت هما: تحقيق متطلبات ا تمع وتحقيق الأرباح.

5-2- <u>الأهداف الاجتماعية:</u>

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية التي تحاول المؤسسة تحقيقها فهي تسعى دائما إلى تحقيق أهداف أخرى ذات طابع اجتماعي، و التي تتمثل فيما يلي:

ضمان مستوى مقبول من الأجور:

يعتبر العمال في المؤسسة من بين المستفيدين الأوائل من نشاطها، حيث يتقاضون أجورا مقابل عملهم ا ،إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور يتراوح بين الانخفاض والارتفاع وهذا حسب طبيعة المؤسسات، طبيعة النظام الاقتصادي، مستوى المعيشة في ا تمع، حركة سوق العمل وغيرها من العوامل .

تحسين مستوى معيشة العمال:

إن التطور السريع الذي شهدته ا تمعات في الميدان التكنولوجي يجعل العمال أكثر حاجة إلى تلبية رغبات تتزايد باستمرار بظهور منتوجات جديدة بإضافة إلى التطور الحضاري لهم .

توفير تأمينات ومرافق للعمال :

---

[43] مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1997-1998 ، ص9.

تعمل المؤسسات على توفير بعض الخدمات الإجتماعية مثل التأمين الصحي، والتأمين ضد حوادث العمل، وكذلك التقاعد، بالإضافة إلى المرافق العامة مثل تعاونيات الاستهلاك والمطاعم ...الخ.[44] **تأهيل العمال**

حيث يتم تدريب وتطوير العاملين ورفع مستويات مهارا□م المهنية، وهذا عن طريق إخضاع العمال إلى دورات تكوين وتدريب من أجل رفع المستوى المهني، والتخصص حسب القدرة المهنية للعمال[45].

إقامة أنماط استهلاكية معينة:

تقوم المؤسسات الاقتصادية عادة بالتصرف في العادات الاستهلاكية لمختلف طبقات ا□تمع، وهذا بتقديم منتجات جديدة أو عن طريق التأثير في أذواقهم بواسطة الإشهار لمنتجات قديمة أو جديدة.

الدعوة إلى تنظيم وتماسك العمال:

تتوفر داخل المؤسسة علاقات مهنية واجتماعية بين أشخاص، فقد تختلف مستويا□م العلمية وانتماءا□مالاجتماعية والسياسية، إلا أن دعو□م إلى التماسك والتفاهم هو الوسيلة الوحيدة لضمان الحركة المستمرة للمؤسسة، وهذه العملية لها دور فعال في خلق وتطوير العلاقات، باعتبار الأفراد في المؤسسة جزء مهم يؤثر فيها بمختلف الطرق والوسائل.

5-3- الأهداف التكنولوجية

من بين الأهداف التكنولوجية التي تؤديها المؤسسة :

البحث والتنمية : تزامنا مع تطورها عملت المؤسسات على توفير إدارة أو مصلحة خاصة بعملية تطوير الوسائل والطرق الإنتاجية علميا، حيث ترصد لهذه العملية مبالغ قد تزداد أهمية لتصل إلى نسبة عالية من الأرباح، ويمثل هذا البحث نسبا عالية من الدخل الوطني في الدول المتقدمة، وخاصة في السنوات الأخيرة، إذ تتنافس المؤسسات فيما بينها على الوصول إلى أحسن طريقة إنتاجية وأحسن وسيلة، تؤدي إلى التأثير على الإنتاج ورفع المردودية الإنتاجية في المؤسسة.

---

[44] نفس المرجع السابق، ص 91 ،12 .

[45] إبراهيم بختي، دور الإنترنت وتطبيقا□ا في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة،، جامعة الجزائر،2002-2003، ص5.

المساهمة في السياسة الوطنية في مجال البحث والتطوير التكنولوجي: وهذا بالتنسيق مع العديد من الجهات من منظمات وهيئات البحث العلمي والجامعات ، وكذا هيئات التخطيط الأخرى.

وهناك أهداف أخرى تدخل في ترقية الاقتصاد الوطني نذكر منها.

التكامل الاقتصادي على المستوى الكلي؛

رفع مستوى المعيشة لأفراد ا□تمع وامتصاص الفائض من اليد العاملة ؛

تحقيق مركز تنافسي في السوق، وهذا عن طريق الكفاءة الاقتصادية والفنية للسلعة والخدمات التي تتميز بالجودة المرغوبة.[46]

الخلاصة:

المؤسسة الاقتصادية عبارة عن تنظيم اقتصادي هدفه دمج عوامل الإنتاج □دف تقديم سلع وخدمات للمجتمع وتحقيق الربح الذي يعد أهم هدف تسعى لتحقيقه المؤسسة إلى جانب مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، حيث مر ظهورها بعدة مراحل لتصبح بشكلها الحالي حيث شكل التطور التكنولوجي أهم هذه العوامل، لتخد بدلك عدة أشكال تختلف باختلاف معيار التصنيف سواء المعيار القانوني أو معيار النشاط، أو معيار الملكية أو الحجم.

[46] ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص22. 23 ،

الفصل السابع: السوق

السـوق هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون) العارضـون(و المشـترون) الطالبون(سـواء كان ذلك بصـفة مباشـرة أو غير مباشـرة أو عن طريق وسـطاء لتبادل سـلعة أو خدمة معينة ، وتتحدد من خلاله الأسعار.

1- المفهوم الاقتصادي للسوق :

هو إطار يشـتمل على مجموعة من المشـترين و البائعين على اتصـال وثيق و يمكن إجراء التبادل بينهم دون آية قيود بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، و هذا يعني التقاء الطرفين البائع و المشتري في السوق أصبحت ذات أهمية اقل من السابق ، فالوسائل التكنولوجية الحديثة ووسائل الاتصـال و المواصـلات تسمح اليوم للعديد من الأشخاص القيام بهذه المهمة دون أي لقاء فيما بينهم في أي مكان[47] .

من خلال التوضيح المسبق لمفهوم السوق الاقتصادي ، يمكن استنتاج التالي:

- لا يمكن أن يوجد سوق واحدة لكافة السلع و الخدمات و إنما يوجد سوق خاص لكل سلعة أو خدمة
- يمكن أن يوجد فقط أسـواق محلية تكون محصـورة ضـمن إطار جغرافي محدد داخل الدولة الواحدة بحيث انه يعمل على إشباع رغبات و حاجات جزء من المدينة أو الدولة ؛
- تواجد الأســواق الإقليمية و التي تعمل على تســهيل تداول الســلع و الخدمات بين أبناء عدد من الاتحادية الدولية ذات صفات مشتركة و تقع ضمن إقليم واحد مثل السوق الأوروبية المشتركة

- وجود الأسواق العالمية ضمن سهولة تداول السلع و الخدمات ما بين جميع دول العالم دون استثناء ضمن اتفاقيات دولية تؤمن آلية تطبيق هذه الإجراءات دون عوائق ؛

[47] حاكمي بوحفص ، " محاضرات في علم الاقتصاد " ، دار النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2020 ، ص33.

- تتفاوت أعداد المتعاملين في السوق الاقتصادي و تختلف سياسة الدول فيما بينها في تطبيق القوانين المختلفة على أسـواقها، فمنها من تتمتع بالحرية الكاملة و أخرى تكون الدولة المسـيطر الوحيد في هذا المجال؛

لكن على الرغم من الاختلافات الموجودة بين الأسواق ، جميعها تتفق في خاصية موحدة إلا و هي أنها حلقة وصل بين المستهلكين و البائعين تسمح بتبادل السلع و الخدمات بينهم.

2- **العوامل المؤثرة في نطاق السوق:** [48]

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على نطاق السوق ، و التي تتمثل في :

- **نوع السلعة:**

يتأثر نطاق السـوق بشـكل واضـح بنوعية السـلع التي يتم التعامل بها فالسـلع التي لا يمكن الاحتفاظ بها لفترات طويلة خوفا من تعرضها للتلف ، فإنها بلا شك ستكون ذات نشاط محلي و عمليات تداولها بين البائعين و المشترين سيكون ضمن سوق محلي ، بينما السلع الصناعية مثلا قابلة للتخزين و النقل دون الخوف من نقلها مما قد يصبح سوق عالمية تتداولها الأيدي في مختلف أرجاء العالم.

- **العادات و التقاليد:**

إن العادات و التقاليد تلعب دورا هاما في تحديد نطاق السـوق ، فانه بلا شـك توجد الكثير من السـلع لا يمكن تداولها و القيام بعمليات البيع على مسـتوى دولي بسـبب رفض بعض المجتمعات لتلك السـلع التي قد تعتبر بمقياسـهم الخاص لا تتوافق مع عاداتهم و تقاليدهم ، و بالتالي يتم التركيز على ترويج و بيع تلك السلعة في أسواق محلية تلقى قبولا عاما من كافة فئات المجتمع.

[48] لحول علي " ، **مدخل للاقتصاد** " ، سلسلة محاضرات ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس ، 2016-2017 ، ص30.

- **سهولة الاتصال بين البائعين و المشترين:**

إن تقدم الوسائل التكنولوجية المختلفة التي تساعد على عملية الاتصال بين البائع و المشتري ذات اثر هام في زيادة النشاط الاقتصادي في الأسواق فسرعة الاتصال و الانتقال أدى إلى زيادة تنشيط التبادلات الاقتصادية المختلفة في مختلف أنواع الأسواق.

- **تكاليف النقل و التامين:**

إن ارتفاع تكاليف) نفقات(النقل و التامين لعدد من السلع يجبر المنتج بتحديد نشاطه في نطاق ضيق للنشاط الاقتصادي ربما يكون في سوق محلي أو كحد أقصى في سوق إقليمي، على الرغم أن تكاليف إنتاج هذه السلعة في دول أخرى ربما تكون بعيدة هي اقل بكثير من تكلفة إنتاجها في بلد المنتج.

- **التشريعات و النظم الاقتصادية:**

تلعب التشريعات و النظم الاقتصادية دورا هاما في تحديد نطاق السوق ، فقيام الدولة بفرض ضرائب مرتفعة على استيراد السلعة يعمل على الحد من انتشارها في أسواق أخرى أو قد تعمل الدولة أيضا على فرض نظام الحصص و رخص الاستيراد بما قد يكون له الأثر نفسه على كميات السلع و إمكانية نقلها إلى أسواق أخرى و بالتالي الحد من نطاق السوق.

- **الوظائف الأساسية للأسواق :**

- تحديد قيم السلع و الخدمات ؛
- تنظيم الإنتاج) من خلال التكاليف (ما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد ؛
- توزيع النتائج) تخص مسالة لمن يتم إنتاج السلعة(؛
- التقنين ؛

- توصيل المعلومات.

- **أنواع الأسواق :**

في حقيقة الأمر يجب التذكير بان الأسواق كثيرة و متعددة منها الحقيقية مثل أسواق السلع ، و منها المجردة مثل أسواق الصرف ، و منها الأسواق الرسمية المنظمة و غير الرسمية) الموازية ، الغير المنظمة(، و الأسواق المالية مثل السوق الأولية و السوق الثانوية ، كما نجد الأسواق الثلاثة المعروفة في الاقتصاد الكلي و هي:

- سوق السلع و الخدمات: هو المكان الذي يلتقي فيه البائعون و المشترون لتبادل السلع و الخدمات أو هو محل التقاء العرض و الطلب على السلع و الخدمات ؛
- ســـوق العمل: هو المكان الذي يلتقي فيع العرض و الطلب على العمل ، و يعبر على عرض و طلب سلعة هذا السوق بتعبير العمل ؛
- ســـوق المال : هو المكان الذي يلتقي فيه العرض و الطلب على الأموال ، و يمكن التمييز بين السوق النقدي الذي يعتبر سوق مالي قصير الأجل ، و سوق رأس المال ، و هو سوق طويل الأجل .

3- أشكال الأسواق:

هناك ثلاثة عناصر أساسية للسوق : البائعون ، المشترون و السلعة محل التبادل، و الاختلاف في واحد من هذه العناصر أو أكثر عدد البائعون ، عدد المشترون ، درجة تجانس السلعة (يترتب عنه اختلاف في طبيعة السوق ، و يمكن تقسيم الأسواق تبعا لهذا الاختلاف إلى :

- سوق المنافسة الكاملة ؛
- سوق المنافسة احتكارية ؛
- سوق الاحتكار التام ؛

- سوق احتكار القلة ؛

- **سوق المنافسة الكاملة:**[49]

تمتاز هذه السوق بعدم قدرة اي بائع او مشتري من التأثير على الأسعار ، و حتى تتحقق هذه السوق لا بد من توفر جميع الشروط التالية:

- **وجود عدد كبير من البائعين و المشترين في السوق:** بحيث لا يؤثر أي منهم على حالات البيع و الشراء أو على الأسعار ، لان حصة كل منهم تشكل جزءا صغيرا جدا من السوق بحيث انه أي تغير في خططهم لن يكون له تأثير على سعر السوق ؛
- **تجانس السلع:** و هذا يعني إمكانية إحلال سلعة مكان سلعة أخرى قادرة على تحقيق نفس الإشباع للمستهلك ، و خاصة انه من المفروض في هذه السوق ان كافة المؤسسات تقوم بإنتاج سلع متماثلة بحيث لا تستطيع اي منشاة التحكم في السعر الذي تبيع به السلعة ؛
- **حرية الدخول و الخروج من السوق** : لا يوجد أي قيود تمنع الجماعات أو الأفراد من الدخول و الخروج من السوق مما يؤكد حرية انتقال عناصر الإنتاج من صناعة إلى أخرى و استخدامها في مجالات مختلفة ؛
- **المعرفة التامة بكافة ظروف السوق:** و هذا يعني أن جميع البائعين و المشترين تتوفر لديهم المعلومات الكاملة عن السعر السائد في السوق و الأسعار المستقبلية و عن تكاليف الإنتاج و مستويات الأرباح الحالية و المستقبلية.

نلاحظ من خلال خصائص سوق المنافسة الكاملة صعوبة او استحالة هكذا نموذج من الأسواق ، و هي بالكاد تكون موجودة و تكمن أهمية دراستها لإجراء عمليات المقارنة بين هذه السوق و الأسواق الأخرى.

[49] لحول علي ، مرجع سبق ذكره ، ص58.

- **سوق الاحتكار التام :**

المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ و السيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه ، بغض النظر عن عدد المشترين في السوق ، و ذلك بالشروط التالية: [50]

- **وجود منتج أو بائع وحيد في السوق** : في هذه الحالة ، المحتكر هو المنتج الوحيد للسلعة و بالتالي فهو يمثل سوق السلعة مما يجعله يتحكم بسعر السلعة.
- **عدم وجود بدائل قريبة لسلعة المحتكر:** ما يميز سلعة المحتكر عدم وجود بدائل قريبة للسلعة.
- **وجود عوائق تمنع دخول منتجين جدد إلى سوق المحتكر** : على النقيض من سوق المنافسة ،

فان سوق المحتكر يتميز بوجود عوائق تمنع دخول أي منشاة إلى سوق المحتكر ، فقد تكون هذه العوائق قانونية) براءة اختراع – الامتياز(، أو عوائق حكومية) قوانين محلية (، أو عوائق إنتاجية) ملكية طريقة الإنتاج أو عوامل الإنتاج (، أو عوائق تقنية) التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج. يعتبر كل من سوق النافسة الكاملة و سوق الاحتكار التام الحالات القصوى التي يمكن لأي سوق الوصول لها ، و فيما بين هذين الشكلين من أشكال السوق ، توجد أشكال أخرى تجمع بين خصائص سوق المنافسة الكاملة و الاحتكار التام.

- **سوق المنافسة الاحتكارية:**

يعتبر هذا السوق قريب الشبه من سوق المنافسة الكاملة ، و من خصائص هذا السوق ما يلي :[51]

- **وجود عدد كبير من البائعين و المشترين** : حيث كما ورد في المنافسة الكاملة ، و هو قيام كل منتج بتغطية نسبة بسيطة من السوق / مما يجعل اثر كل فرد منتج منهم ضئيل جدا في السوق ، و لكن هذا النوع من السوق على عدد اقل من المنتجين عما هو في السوق الكاملة ؛

[50] حاكمي بوحفص ، مرجع سبق ذكره ، ص35.

[51] محمود حسين الوادي و اخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 183،184.

- **عدم تجانس السلع** : تكون السلع متشابهة و متقاربة من بعضها البعض ، حيث يمكن اعتبار السلع المنتجة بدائل جيدة و لا يمكن اعتبارها مكملة لبعضها البعض ؛
- **حرية الدخول و الخروج من السوق** : بمعنى أن المؤسسات تملك الحق في الدخول أو الخروج من أي سوق و إلى أي سوق و التوجه إلى إنتاج سلعة جديدة دون أي قيود مشابهة للمنتجات التي تنتجها المؤسسات الأخرى و ليس نفس ما تنتجه تلك المؤسسات مما يوفر الاستقلالية في عمل كل منتج ؛
- **إتباع سياسة التمييز السلعي** : و يتم ذلك بالعمل على جعل السلعة تبدو مختلفة عما يقدمه الآخرون حتى لو أنها تشبع نفس الحاجة و ذلك باللجوء إلى تحسين جودة المنتج و تقديم تسهيلات شرائية للمستهلكين و استعمال علامات تجارية مشهورة و التركيز على أسلوب الدعاية و الإعلان لتعريف المستهلك بخصائص تلك السلعة .

- **سوق احتكار القلة:**

يعتبر هذا السوق اقرب إلى سوق الاحتكار التام ، و يتميز بالخصائص التالية :

- **وجود عدد قليل من المؤسسات:** عدد المؤسسات المنتجة في هذه الأسواق قليل جدا مما يعني استحواذ كل مؤسسة من هذه المؤسسات على نصيب كبير من حصة السوق؛
- **إتباع سياسة التمييز السلعي** : حيث تظهر في سوق احتكار القلة أكثر وضوحا من سوق المنافسة الاحتكارية.
- تشابه السلع و غير متجانسة و بأسعار مختلفة .

الفصل الثامن: الأنظمة الاقتصادية المعاصرة

1- النظام الاقتصادي

مفهوم النظام الاقتصادي

يحدد مفهوم النظام بثلاثة عناصر[1]، الأول ذهني يرتبط بدوافع الأفراد والجماعات أثناء تصرفهم اليومي على المستوى الاقتصادي، والثاني هو الظواهر القانونية والاجتماعية التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي، والثالث يتجسد في المستوى التقني لوسائل الإنتاج. ووفقا لهذا، فإن النظام هو الآلية التي تتبع للإجابة على عناصر المشكلة الاقتصادية ،ويوصف أيضا بأنه تشكيلة عضوية لمختلف البني الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية الثقافية ... أو تداخل عناصر أساسية هي المادة أو الجانب التقني، الشكل أو الجانب القانوني والاجتماعي، الدافع الاقتصادي أو الجانب المعنوي أو الأخلاقي.

يتم التمييز بين الأنظمة وفق مقاييس سوسيولوجية أو تاريخية أو اقتصادية كما أن للنظام وظائف تتمثل في إيجاد الحوافز للقيام بالإنتاج والتنسيق بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. من مميزات النظام انسجامه واستمراره وتغيره أو تحوله من شكل إلى آخر. يختلف النظام على صعيد التطبيق من بلد إلى آخر، ومن حقبة تاريخية إلى أخرى. كما تجدر الإشارة إلى أن واقع سير النظام لا يعكس بالضرورة صورة النظام كما يقدمها الفكر والنظرت ،بل هو يعتمد على التخطيط العلمي وأدواته المختلفة[52].

2- تطور الأنظمة الاقتصادية

شهدت النظم الاقتصادية عبر التاريخ الإنساني تطوراً كبيراً، وقد اعتمد هذا التطور على معيار الرفاهية المادية التي يقدمها أو يستهدفها النظام محل البحث للمجتمع.

وقد عرف تاريخ الفكر الاقتصادى للنظم الاقتصادية عدة تقسيمات انطلاقاً من معايير مختلفة. فهناك تقسيم أول يعتمد على النشاط الاقتصادى الغالب، فيصف هذا التطور من اقتصاد الصيد فاقتصاد الرعي ثم الزراعة، فالتجارة وأخيرا الصناعة. وهناك تقسيم ثان يستند إلى وسيلة التبادل، فيقسم مراحل التطور إلى مرحلة الاقتصاد

[52] خالفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 67-68

الطبيعى أو التقايضى، ثم الاقتصاد النقدى، وأخيراً الاقتصاد الائتماني. وهناك تقسيم ثالث يعتمد على حجم ونطاق العمليات

الاقتصادية، فيصف التطور من مرحلة اقتصاد القرية، ثم اقتصاد الحضر، ثم الاقتصاد الإقليمى، ثم الاقتصاد الوطنى، فالاقتصاد الدولي.

لكن أهم هذه التقسيمات شيوعاً بين الاقتصاديين هو ذلك التقسيم الذي يعتمد على شكل وطبيعة العناصر الثلاثة المشكلة لأى نظام اقتصادى، وهى القوى الإنتاجية والعلاقات الإنتاجية والمذهب الفكري .وهكذا يقسم تاريخ النظم الاقتصادية في أوروبا إلى مرحلة النظام البدائي، فنظام الرق، فالنظام الإقطاعي ، فالنظام الحرفي، ثم النظام الرأسمالي، وأخيراً النظام الاشتراكي.

غير أنه يجب التنبيه هنا إلى أنه لا يمكننا وضع الفواصل الزمنية الدقيقة بين كل مرحلة من المراحل التي مرت بها النظم الاقتصادية في تطورها، فأي مرحلة أو نظام من النظم السابقة لا ينتهي فجأة كي يحل محله نظام آخر فجأة أيضاً، حيث أن أي نظام يستمد وجوده من الظروف السابقة عليه، بل وتبقى بعض سمات أو خصائص هذه الظروف موجودة عند قيام واكتمال النظام الجديد نفسه .فالحقيقة أن الأفكار الاقتصادية هي دائما وفى الأساس نتاج لزماا ومكاا، ولا يمكن النظر إليها منفصلة عن العالم الذى تفسره. مثلما يتغير العالم – وهو في الواقع في تحول مستمر – كذلك فإن هذه الأفكار لا بد أن تتغير أيضاً إذا أريد لها أن تحتفظ بأهميتها. فعلم الاقتصاد يعتبر رؤية للعالم الذي تطورت فيه أفكار اقتصادية محددة، فقد جاءت أفكار سميث نتيجة الصدمة المبكرة للثورة الصناعية، وأفكار دافيد ديكاردو في المراحل التالية والأكثر نضجاً لتلك الثورة، وأفكار كارل ماركس في عصر القوة الرأسمالية المطلقة العنان، وأفكار جون مايناردكينز كرد فعل لكارثة الكساد الكبير . فالأفكار الاقتصادية لا تكون لها أهمية عندما وحينما لا يوجد اقتصاد.

إن معرفة الظروف التي وجد من خلالها النظام الرأسمالي، تمثل في نفس الوقت معرفة بتاريخ الفكر الاقتصادى إزاء المشكلة الاقتصادية. وفى هذا الصدد، يذهب بعض مؤرخي الفكر الاقتصادى إلى القول بأن الفترة التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر (تاريخ اكتمال أركان النظام الرأسمالي وظهوره على السطح) وباستثناء النظام البدائي، قد سادها نظام اقتصادى واحد، وهو النظام الإقطاعي. في حين يذهب البعض الآخر إلى القول بأن هذه الفترة شهدت نظامين اقتصاديين متميزين ومتعاقبين، وهما – على التوالي – النظام الإقطاعي والنظام

الحرفي، ويقولون بأن النظام الأول ساد الفترة من القرن الخامس وحتى القرن الثالث عشر، وساد النظام الثاني الفترة من القرن الثالث عشر حتى منتصف القرن الخامس عشر أو بداية القرن السادس عشر[53].

3- أهم الأنظمة الاقتصادية

سنركز في محاضرتنا هذه على نوعين أساسيين من الأنظمة لا بد لطالب الاقتصاد أن يلم بها وهي النظام الاقتصادي الرأسمالي، والنظام الاقتصادي الاشتراكي[54].

النظام الاقتصادي الرأسمالي

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذى يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتجاً سميت المصلحة ربحاً .

فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولوت معينة حيث يقوم السوق بهذا الدور.

أولا: تطور مفهوم الرأسمالية عبر الزمن

بعد ايار النظام الاقطاعي، تحول الاقتصاد الى الرأسمالية التجارية ثم الرأسمالية الصناعية حيث نجم عن انتشار الآلات ظهور المصانع الكبيرة واتجاه رؤوس الأموال للاستثمار فيها .

من العوامل التي ساعدت على ظهور الرأسمالية[55]:

---

[53] مختار عبد الحكيم طلبة ،2007، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الانتاج، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، ص ص 28-29

[54] تجدر الاشارة الى وجود نظام ثالث وهو النظام المختلط والذي يمزج بين النظامين، كما يدرج بعض الاقتصاديين النظام الاقتصادي الاسلامي في هذا النوع بينما يصنفه اقتصاديون آخرون على أنه نوع رابع من الأنظمة الاقتصادية.

[55] رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،2016، مبادئ علم الإقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، ص ص 97، 100

- تراكم رؤوس الأموال : فتجميع رؤوس الأموال في يد عدد من الأفراد أو طبقة من الطبقات يعد شـرطا ضـرور لوجود إنتاج كبير؛
- الثورة الصـــناعية والاختراعات : مكنت الاختراعات العلمية والتقنية من اســـتغلال رأس المال المتراكم وإحلال الآلات محل المجهود البشـري والحيواني خلال عملية الانتاج. كما سـاعد تطبيق أسـاليب العمل الحديثة في تنظيم وإدارة رأس المال والعمل على تنمية الأسواق.
- التحرر السـياسـي والديني : تغيرت القيم بحيث اهتزت نظرية الحق الالهي وانشـق البروتسـتنت عن الكنيسـة ،وانتشـرت أفكار الحرية التي سـاعدت مجموعة من المغامرين على الإقدام على المشـروعات الصـناعية دون خوف من القيم الاجتماعية السـائدة وحققوا أرباحا طائلة مما أدى بدوره إلى انتشـار النظام الرأسـمالي بشـكل كبير.

تطور المفهوم الاقتصـــادي الرأســـمالي منذ آدم ســـميث بشـــرح وتحليل القانون الطبيعي الذي يســـير النظام الاقتصـــادي تلقائيا وأصـــبح في نظر ريكاردو يعبر عن ســـيادة المنافســـة الكاملة بينما اهتمت النظرية الكنزية بسياسة التمويل بالعجز وتدخل الدولة لتحقيق التشغيل الكامل وامكانية استمرار الاقتصاد لفترة زمنية طويلة في حالة توازن ولكنها ليست حالة تشغيل كامل كما كانت تعتقده النظرية الكلاسيكية.

وركز النظام الاقتصادي الحر على قدرة الفرد على تحقيق أفضل مستوى من الانتاج والتشغيل الكامل لعناصر الانتاج دون تدخل الدولة إلا في صـيغة حدودها، أي التغيب النسـبي للرقابة الحكومية على الاسـعار والإنتاج ولم تكن هذه الرقابة موجودة في القرن التاســع عشــر على القطاع الخاص كما ان تدخل الدولة انحصــر في الأمن والدفاع والقضاء.

وتوسعت الرقابة الحكومية في القرن العشرين خاصـة بعد ظهور النظرية الكينزية وما عاه الاقتصـاد الرأسـمالي من الكســاد الكبير والأزمة الاقتصـــادية العالمية ســـنة 1929، وتدخلت الدولة لتحقيق المنافع العامة وحماية المستهلكين وتأمين واستمرار الخدمات للمرافق العامة ومنع انتاج سلع ذات أضرار عامة في المجتمع.

ثانيا : خصائص النظام الاقتصادي الرأسمالي من أهم صفات النظام الرأسمالي[56]:

- الملكية الفردية لعوامل الانتاج، وتعد الحافز الرئيسي للأفراد على الادخار وزدة التراكم الرأسمالي اللازم لنمو الاقتصاد الوطني بالاستثمار، وهي وسيلة لترشيد استغلال الموارد حيث يحرص الأفراد في العادة على حسن استغلال ما يمتلكونه؛
- حرية الانتاج والاستهلاك، وهذا بدون تدخل الحكومة إلا عند الضرورة القصوى أو لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع؛
- تحقيق الكسب المادي، حيث يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الحافز الرئيسي الذي يدفع الأفراد إلى قراراتهم؛
- المنافسة، وهي من أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الرأسمالي أين يتنافس عدد كبير من المنتجين على جذب أكبر عدد من المستهلكين.

تختلف الميزات والصفات الخاصة للاقتصاد الرأسمالي الحر حسب كل بلد وخصوصياته. ففي بعض البلدان الرأسمالية يكون تدخل الدولة فيها بشكل أكبر من غيرها كما هو حال السويد والولات المتحدة الأم ريكية ففي الأولى تتدخل الدولة في الرعاية الاجتماعية بشكل أكبر بكثير مما هو عليه في الولات المتحدة الأمريكية[57].

4- النظام الاقتصادي الاشتراكي

أولا : عوامل نشأة النظام الاقتصادياالاشتراكي

يمكن تلخيص عوامل نشأة النظام الاشتراكي كالتالي[58] :

- قيام الثورة الصناعية حيث تبلورت معظم الافكار الاشتراكية نتيجة لقيام الثورة الصناعية وإحلال الآلة محل اليد العاملة؛

[56] عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 103، 106

[57] البياتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[58] عمارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 109، 110

- ظهور الطبقات الاجتماعية: ترتب أيضاً على قيام الثورة الصناعية حدوث تغيرات اجتماعية تمثلت في حدوث فواصل بين فئات المجتمع أو حدوث تفرقة بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية أو البرجوازية، ففي الماضي كان الفرد يجمع بين صفتي العامل والرأسمالي، فإذا لم يكن العامل من أفراد الأسرة، فإنه على الأقل قد توجد علاقة شخصية بينه وبين رب العمل، تجعله من السهل أن يتحول إلى رأسمالي لضآلة رأس المال المطلوب. أما بعد قيام الثورة الصناعية فقد تضاءلت أهمية المشروع العائلي وضعفت أو انعدمت الصلة الشخصية بين العامل ورب العمل وأصبح من الصعب أن يتحول عامل إلى رأسمالي لضخامة رأس المال المطلوب. كما أدت آلية الإنتاج إلى انتشار البطالة وانخفاض الأجور وطول ساعات العمل وتشغيل النساء والأطفال في ظروف قاسية جداً .
- الفكر الاقتصادي السائد: أدت الظروف الاقتصادية والاجتماعية السابقة إلى التأثير على الفكر الاقتصادي وذلك في اتجاهين وهما: نظرية المدرسة التقليدية التي تؤمن بوجود يد خفية تحرك الاقتصاد نحو المصلحة الجماعية، واتجاه آخر حاول التشكيك في عدالة النظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية.

ثانيا : خصائص النظام الاشتراكي

يمكن تلخيص أهم خصائص النظام الاشتراكي فيما يلي[59]:

- الملكية الجماعية لوسائل الانتاج إذ لا يحق للفرد تملك وسائل الانتاج، وتتميز ملكية الدولة بالشمولية؛
- التخطيط الاقتصادي، وهو تخطيط مركزي، حيث لا يعتمد النظام الاشتراكي على حافز الربح لتوزيع الموارد على الحاجات بطريقة تلقائية بل يعتمد على جهاز مركزي يقوم بالتوفيق بين الموارد والحاجات عن طريق خطة وطنية تلتزم جميع وحدات المجتمع بتنفيذها؛
- لا يشكل نظام الاسعار دورا رئيسيا في العملية الانتاجية كما تقيد حرية المستهلك في الاختيار مقارنة بالنظام الرأسمالي.

[59] البياتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص 38

5- حل المشكلة الاقتصادية في الأنظمة الاقتصادية

من المعلوم أن أسباب المشكلة الاقتصادية واحدة في كل المجتمعات إلا أن الحل الذي يختاره المجتمع للمشكلة ليس واحدا وانما يختلف باختلاف المجتمع أولاً وباختلاف الزمن ثانيا. ولأجل حل أية مشـــكلة اقتصـــادية لابد للإنسان من الدخول في نوعين من الصراع[60].

الأول: الصــراع مع الطبيعة وينطلق هذا الصــراع من أن الموارد الطبيعية الموجودة في الطبيعة غالبا ما تكون غير صـالحة لاشباع الحاجات الانسانية مباشرة. لذلك فان على الانسان اللجوء إلى عملية تحويل تلك الموارد الاقتصادية من شكلها الأولى إلى سلع تتفق مع حاجاته المطلوب اشباعها. إن نجاح الانسان في صراعه هذا ينعكس في النهاية في شكل موارد اضافية يستغلها الانسان لتلبية رغباته المتجددة.

الثاني: صراع الانسان مع نفسه وينطلق أساس هذا الصراع من محدودية الموارد يقابلها حاجات لا ائية للانسان لذلك فالصراع بين أفراد المجتمع خذ شكل تحديد الحاجات التي يسعى المجتمع الاشباعها والحاجات التي عليه التخلي عنها أو يضـحي بها وهنا تتعارض مصـالح الأفراد الاقتصـادية تعارضـا واضـحا، إذ أن الجميع يسـعون للحصـول على أكبر قدر من السـلع والخدمات الاقتصـادية المنتجة. وتفرض المشـكلة الاقتصـادية في النهاية على المجتمع أن يختار النظام الاقتصادي الذي يرتضيه لحل المشكلة الاقتصادية.

عرفت المجتمعات الانسـانية في مراحل تطورها المختلفة عدة أنظمة اقتصـادية واجتماعية حاولت حل المشـكلة الاقتصادية. سنركز في هذا المبحث على تصور حل المشكلة الاقتصادية في كل من النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي باعتبارهما النظامين السائدين في العالم المعاصر.

حل المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

أهم القواعد التي يستخدمها النظام الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية هي:

أ. الحرية الاقتصــادية: وهي احدى دعائم النظام الرأســمالي، وتتجلى في حرية الملكية الفردية، ســيادة المســتهلك ،وحرية العمل والانتاج؛

[60] البياتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص ص 32، 33

ب . الرقابة على النشاط الاقتصادي بواسطة جهاز الثمن: يقصد بجهاز الثمن تلك الحركات التلقائية الناتجة عن تفاعل قوى السوق (العرض والطلب). يختار جهاز الثمن السلع التي تنتج ونوعها، أي تخصيص الموارد الانتاجية في إنتاج السلع والخدمات الأكثر إلحاحا، كما يحدد الثمن اختيار الطرق التقنية للإنتاج وطرق تنظيم الانتاج وحجم الوحدات الانتاجية.

6- حل المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

يرى النظام الاشتراكي أن حل المشكلة الاقتصادية يتم وفقا لخطة شاملة وعامة تحدد نوع وكمية الإنتاج، اختيار أسلوب الإنتاج، توزيع الدخل الوطني ومقدار الاستهلاك. يرفض العمل التلقائي بجهاز الثمن رفضا تاما في هذا النظام فالخطة في النظام الاشتراكي هي البديل عن السوق في النظام الرأسمالي، في التنسيق بين مختلف القرارات الاقتصادية التي تعطي حلولا للجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية وذلك عن طريق:

أ. تحديدها ما يجب أن ينتج وكمية ما ينتج ومتى ينتج عن طريق تحديدها للأسلوب التقني للانتاج؛ ب . تحديدها للأجور والأثمان فهي تقترح حلا لمشكلة التوزيع.

الفصل التاسع : النقود

1- تعريف النقود:

يعرف الاقتصاديون النقود بوصفها أي شيء مقبول قبولا عاما للدفع من اجل الحصول على سلع و خدمات ، ويصلح في الوقت ذاته لقياس القيم و حفظ الثروة و تسوية الديون و الالتزامات ، [61]كما يمكن القول أن النقود هي وسيلة للتبادل و مقياس للقيمة تحظى بالقبول و الثقة في المنظومة المصدرة لها من طرف أفراد المجتمع [62]

2- خصائص النقود:

تتميزّ النقود بمجموعة من الخصائص ، و التي تتمثل في : [63]

- تتمتع بالقبول العام من كافة أفراد المجتمع الذي تستخدم فيه سواء كان هذا القبول اختياريا قائما على ثقة الأفراد في الوحدات النقدية، أو كان إجباريا تفرضه الدولة عن طريق القانون و تصبح النقود المتداولة ملزمة للجميع؛
- قابلة للبقاء بصورة نسبية و عدم تعرضها للتلف نتيجة تداولها من يد إلى أخرى أو لمجرد مرور الوقت عليها؛
- ندرتها النسبية في الطبيعة ، حيث كان اختيار الإشكال الأولى للنقود في صورة معادن نفيسة و التي تتميز بالندرة النسبية في الطبيعة ، لكن مع انتهاء نظم المعادن النفيسة ، فرضت الندرة عن طريق القيود على الإصدار النقدي الورقي؛

---

[61] محمد صالح القريشي " ، **اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية'**، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1، 2009، ص 17.

[62] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره ، ص 231.

[63] محمود حسين الوادي و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص 232

- تماثل وحداتها من حيث النوع و القيمة حتى تكون المبادلة لها نفس المعنى لكي لا يعطي المتعاملون لبعض الوحدات النقدية قيم مختلفة عن الوحدات الأخرى و يصبح هناك أكثر من ثمن للسلعة الواحدة؛
- قابلة للانقسام دون ضياع قيمتها بمعنى أن تكون النقود قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متساوية القيمة حتى يسهل إجراء التبادل في المعاملات الصغيرة؛

3- وظائف النقود :

تقوم النقود بمجموعة من الوظائف التقليدية و الحديثة ، تتمثل فيما يلي:

أ- الوظائف التقليدية للنقود: [64]

- **وسيط للمبادلة:** كانت صعوبات نظام المقايضة سببا في ظهور هذه الوظيفة، حيث تستخدم النقود كوسيط للمبادلات الاقتصادية، أي أنها الأداة التي تلقى القبول العام و تتم بها مبادلة السلع و الخدمات المختلفة.
- **مقياس للقيمة :** النقود عند قيامها بهذه الوظيفة إنما تقوم بدور يشبه دور وحدات القياس كالمتر و الكيلوغرام في قياس و حساب الأطوال و الأوزان لكن هناك اختلافا بينهما ، ففي حين يظل الكيلوغرام ثابت في وزنه ، قد تتغير قوة النقود الشرائية ، و تتغير نسبة المبادلة بينها و بين السلع ، مما يترتب عنه تغير قيمة السلع التي تقيسها بوحدات نقدية.

- **مخزن) مستودع (للقيمة:** تقوم النقود بوظيفة الاحتفاظ بالقيمة حيث تحتفظ بقدرتها الشرائية لفترات زمنية لاحقة ، فليس من الضروري لمن يحصل على النقود ان يقوم بإنفاقها في الوقت الحالي ، فقد ينفق جزء و يدخر جزء آخر ليقوم بالشراء في المستقبل ، و لكن يشترط في هذه الوظيفة أن تحتفظ النقود بقيمتها النسبية لفترة طويلة. [65]

---

[64] عمر صخري " ،**التحليل الاقتصادي الكلي** "، المطبوعات الجامعية ، ط 6، الجزائر ،2008، ص 209.

[65] ندير عبد الرزاق، حجاب عيسى " ،**وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي- دراسة مقارنة**" ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد 1، ص 346.

- لم تعد النقود هي الشكل الوحيد الذييستعمل كأداة للادخار أو مخزن للقيمة و الثروة و إنما هناك أدوات أخرى كالأسهم و السندات، العقارات و غيرها.....وهذا التطور جاء وليد التطور الاقتصادي في المجتمعات و ظهور الأسواق المالية و النقدية و ابتكار أدوات جديدة للاستثمار مواكبة للثروة، غير أن النقود كمخزن للقيمة تتميز عن غيرها من الأوراق المالية و العقارات في أنها تتمتع بالسيولة التامة.
- **وسيلة للدفع** : تتميز النقود بقدرتها على القيام بأداة دفع لتسوية المعاملات المالية المختلفة ، كدفع الضرائب ، الأجور ....الخ ، كما يمكن استعمالها لتسوية المدفوعات الآجلة حيث تستخدم النقود في إبراء الديون المستقبلية.

ب- الوظائف الحديثة للنقود :

لا تقوم النقود بأداء الوظائف التقليدية فقط، بل تؤدي أيضا مجموعة من الوظائف الاقتصادية ، نذكر منها: [66]

- **النقود أداة من أدوات السياسة النقدية :**

تحدد الدولة كمية النقود المتداولة في الاقتصاد بما يكفل عملية التبادل و اتساع نطاق المعاملات ، و ابتداء من القرن 19 ، استخدمت السلطة النقدية النقود كأداة من أدوات السياسة النقدية من اجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة من خلال التأثير على مختلف الوحدات الاقتصادية عن طريق التحكم في كمية النقود.

- **النقود كعامل من عوامل الإنتاج:**

تعتبر النقود كعامل من عوامل الإنتاج المتمثلة في رأس المال و الذي يعتبر أداة ضرورية لتحقيق العملية الإنتاجية و يسمح بتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة ، فإذا كانت النقود تمنح الفرد القدرة الشرائية للحصول

[66] ندير عبد الرزاق، حجاب عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 347.

على حاجاته و سداد التزاماته ، فهي تمنح المشروعات هامش الضمان الذي يمكنها من الاستمرار في نشاطها الإنتاجي و الاستثماري.

4- أنواع النقود:

هناك العديد من التقسيمات للنقود و لكن التقسيم المتبع سيكون بالاستناد إلى التطور التاريخي لها كما يلي:[67]

- **النقود السلعية:**

في هذا النوع من النقود اختار كل مجتمع تلك السـلعة التي يرى فيها أهمية كبيرة و تتمتع بقيمة عالية و تحوز على اكبر تقدير من كل أفراده ، و بناءا على ذلك ، فقد تعددت السلع التي لعبت دور النقود باختلاف المجتمعات و تباين عاداتها الاستهلاكية و أنماط تنظيمها الاجتماعي و الاقتصادي فكانت السلع الاستهلاكية كالماشية ، القمح ، الحرير ،السكر ....الخ ، أن خروج النقود السلعية من التداول يعود إلى جملة من الأسباب أهمها:

- عدم قبول بعض السلع في كل المناطق ؛
- عدم قابلية بعض السلع للتجزئة ؛
- تكاليف النقل ؛
- عدم قابليتها للتخزين لفترة طويلة و ارتفاع تكاليف التخزين ؛
- عدم تجانس وحداتها ؛
- تقلب قيمتها حسب الظروف الإنتاجية.
- **النقود المعدنية:**

[67] بسام خيضر و أخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص: 210، 214.

ظهرت النقود المعدنية نتيجة لصعوبة نظام المقايضة بالنقود السلعية حيث تم اختيار المعادن النفيسة) الذهب و الفضة (، وهي تتوفر على شروط تجعلها تقبل في التداول عموما ، و من أسباب استعمال النقود المعدنية ، مما يلي:

-

- عدم قابليتها للتلف ، وهي بذلك أحسن سلعة لحفظ القيمة ؛
- قابليتها للتجزئة إلى قطع متماثلة ، حسب حجم المعاملات و حاجة التداول ؛
- ندرتها النسبية ، الشيء الذي يمكن من حفظ التوازن و مبادلة جزء صغير بكمية كبيرة من السلع و الخدمات؛
- سهولة نقلها مقارنة بالنقود السلعية ؛
- الثبات النسبي في قيمتها ؛
- صعوبة تزويرها و سهولة التعرف عليها حسب الوزن و المعيار .
- **النقود الورقية:**

مع اتساع حجم المبادلات التجارية على المستويين المحلي و الدولي ، كان التجار يحملون كميات كبيرة من النقود المعدنية في تنقلاتهم اجل إتمام معاملاتهم التجارية ، نظرا لوجود مخاطر عالية تصاحب حمل كميات كبيرة من النقود المعدنية ، فتوصل التجار إلى طريقة جديدة لتسوية مبادلاتهم التجارية ، و ذلك عن طريق إيداع فائض أموالهم المعدنية لدى الصاغة و يحصلون بالمقابل على شهادات تثبت حقوقهم ، و بدوا يتداولون هذه الشهادات في سداد التزاماتهم ، كانت هذه الشهادات يصدرها الصاغة ، و مع التطور انتقل إصدار هذه الشهادات من طرف الصاغة إلى البنوك و من ثمة إلى البنك المركزي ، حيث كانت أول مبادرة من طرف بنك السويد 1656 حيث اصدر بنك ستوكهولم سندات ورقية تمثل دينا عليه قابل للتداول ، وتعهد بأداء قيمتها بالنقود عند الطلب.

تعتبر النقود الورقيـة من أهم التطورات في تـاريخ النقود نظرا للتســـهيلات الكبيرة التي قـدمتهـا في المعاملات الاقتصادية ، و لم تصل المجتمعات إلى اعتبار النقود الورقية إلزامية لا تربطها أي علاقة بالمعادن ، و من خصائص النقود الورقية ما يلي :

- قابلة للإبدال بنقود معدنية عند الطلب؛
- سهولة حملها و نقلها ؛
- ثقة الأفراد بالجهة التي تم إيداع الأموال لديها.
- **النقود الكتابية) الودائع(** :

سميت بالكتابية لان تداولها يتم عبر الكتابة ، و تشكل من ودائع الأفراد لدى البنوك التجارية ، و يتم تداولها عن طريق السحب من الحسابات البنكية عن طريق الشيك بدلا من حمل النقود.

تعتبر النقود الكتابية من أهم النقود لأنها تمثل وســـيلة دفع هامة و متعددة الجوانب بين المتعاملين و البنوك ، يستفيد أصـحابها من إيداعها من فوائد محددة لها و تستفيد البنوك عند توظيفها بالحصـول على فوائد أعلى ، و يستفيد المقرضون من تمويل نشاطهم و تطوير مصانعهم و أعمالهم التجارية.

تتميز النقود الكتابية بالخصائص التالية:

- تقوم بوظيفة ادخارية مع أنها قد لا تجد قبولا لدى جميع المتعاملين؛
- حماية مستخدميها من السرقة و الضياع؛
- تجنب تجميد الأموال و تعطيلها عن أداء دورها في النشاط الاقتصادي ؛
- تصدرها البنوك التجارية تحت رقابة البنك المركزي.

- **النقود الالكترونية:**

ظهرت هذه النقود نتيجة الثورة الحضـــارية و التقنية التي أفرزتها مراحل التقدم التكنولوجي و العولمة ، عرفت على أنها قيمة نقدية مخزونة بطريقة الكترونية على وســـيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كمبيوتر مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها ، تتمثل عناصر النقود الالكترونية:

- **القيمة النقدية:** تمثل النقود الالكترونية وحدات نقدية لها قيمة مالية معينة؛
- **مخزنة على وسيلة الكترونية:** تعتبر هذه الخاصـية عنصـر مهم في تعريف النقود الالكترونية حيث يتم شـحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر للشخص المستهلك؛
- **غير مرتبطة بحساب بنكي** : تتميز النقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية الأخرى بأنها استحقاق حر على بنك خاص او مؤسسة مالية و غير مرتبط بحساب خاص .

أنواع النقود الالكترونية : تأخذ النقود الالكترونية عدة أشكال منها :[68]

- **النقود الالكترونية المبرمجة:** هناك أنظمة برمجية تعتمد بالكامل على برامج متخصـــصـــة لدفع النقود عبر الانترنيت عبر برامج معينة مثل برنامج Ecosh's و الذي تم تصميمه كأداة دفع

مضمونة تدخل من اي كمبيوتر شخصـي الى كمبيوتر شخص آخر بطريقة البريد الالكتروني أو الانترنيت من اجل إتمام عمليات البيع و الشراء ؛

- **المحفظة الالكترونية:** قد تكون بطاقة ذكية بلاســتيكية ممغنطة يمكن تثبيتها على الكمبيوتر الشــخصـــي او قرص مرن يمكن إدخاله في الكمبيوتر و يتم نقل القيمة المالية منه و إليه عبر الانترنيت و من أمثلها بطاقات الهاتف ؛

[68] محمد صالح القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص : 23، 25.

- **الشـــيكات الالكترونية:** هو المكافئ الالكتروني للشـــيك الورقي التقليدي الذي اعتدنا التكامل به ، وهو وثيقة الكترونية موثقة و مؤمنة تحتوي على رقم الصك ، اسم الدافع ، رقم حسابه ، اسم المصرف و اسم المستفيد ، القيمة التي ستدفع ، وحدة العملة المستعملة و تاريخ الصلاحية ، التوقيع الالكتروني ، و يرسلها مصدر الشيك الى حامله ليعتمده ، ويقوم البنك بتحويل المبلغ لحسابه ثم يقوم بإلغائه و إعادته إلى حامله؛
- **البطاقات المصرفية:** ظهرت أنواع مختلفة من البطاقات البلاستيكية لتواكب تطور الحياة التجارية و استعملت كوسيلة للمدفوعات بدلا من النقود الحقيقية ، و تشمل بطاقات ائتمانية و بطاقات غير ائتمانية؛
- **البطاقات الغير ائتمانية:** هي بطاقات خاصــة بالمحلات التجارية هدفها التوسـع في المنافسـة بين المحلات و استقطاب زبائن جدد و لا يمكن استخدامها في غير المحل الصادرة منه؛
- **البطاقات الائتمانية:** هي صـــادرة عن البنك التجاري يملك حســـابا نقديا لحامل البطاقة و يقوم البنك بتســـديد الفواتير الخاصة بالمشتري في اي مكان مثل : بطاقة Visa؛
- **الهاتف المصرفي:** ذلك الهاتف يجنب العملاء عناء الانتظار لمعرفة معلومات حساباتهم المصرفية، حيث عن طريق الهاتف يسـتطيع العميل مع البنك السـحب و تحويل مبلغ من المال من بنك إلى آخر عن طريق تزويد البنك بتنوع الخدمة المطلوبة منه سدادها.

الفصل العاشر: المشكلات الاقتصادية الكبرى

أولا : البطالة

1- مفهوم البطالة:

للبطالة مفاهيم متعددة لا مجال لحصـــرها ، إلا أنها بمجملها تتفق في المعنى حيث تعني بالمفهوم الاقتصـــادي وجود موارد اقتصـــادية متاحة عاطلة و غير موظفة ، أي عدم التشـــغيل الكامل لتلك الموارد الإنتاجية ، و بمفهوم سوق العمل معناها ينحصـر بعنصـر العمل و يقصـد بها العاطلين عن العمل ، حيث تشكل ظاهرة غير صـحيحة في المجتمع نظرا لانعكاساتها السلبية من النواحي الاقتصـادية ، الاجتماعية و السياسية. [65]

أسباب البطالة:

تحدث البطالة لأسباب متعددة، لعل من أهمها ما يلي:[69]

- انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، و بالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة ؛
- سوء التخطيط التعليمي، و عدم تنظيم سوق العمل ، وربطه بالمؤسسات التعليمية ؛
- زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة ؛
- التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي و الذي يؤدي إلى الاســـتغناء عن العامل و إحلال الآلة مكانه.

2- أنواع البطالة:

للبطالة أنواع مختلفة و متنوعة، تختلف باختلاف المجتمع السائد نذكر منها ما يلي: [70]

1-**البطالة الموســمية:** هي البطالة التي تحدث في مواســم معينة، كالموســم الزراعي ، حيث يضــطر المزارع للتوقف عن العمل في الصيف مثلا ، و العمل في موسم الزراعة نظرا لاعتماده على الطقس و المناخ ؛

[69] طاهر فاضل البياني ، توفيق الشمري، " مدخل الى علم الاقتصاد'، دار وائل للنشر، ط1، 2009، ص 301.

[70] محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 307، 308.

2-**البطالة المقنعة** : و هي اخطر أنواع البطالة نظرا لعدم ظهورها في إحصـــاءات البطالة ، و هي وجود عدة أشــخاص يعملون في مكان واحد يحتاج ربما إلى عامل واحد أو اثنين ، بحيث لو تم تقليص عدد منهم فانه لن يؤثر على المستوى الإنتاجي ، وعادة ما ينتشر هذا النوع في الدوائر و المؤسسات الحكومية ؛

3-**البطالة الاختيارية:** و تحدث هذه البطالة عند توفر العمل الملائم للشـــخص و لكنه لا يرغب فيه من تلقاء نفسه ، و غالبا ما يكون من أصحاب الدخول المرتفعة و لا يحتاج لمثل هذا العمل؛

4-4- **البطالة الاحتكاكية** : تظهر هذه البطالة عندما يقوم الفرد بتغيير وظيفته و الانتقال من عمل إلى آخر ،فيضـــطر إلى التوقف المؤقت عن العمال للبحث عن عمل آخر ، و يظهر هذا النوع حتى في الدول المتقدمة جدا.

5-**البطالة البنيانية** :و هي التي تنتج عن زيادة حجم القوى العاملة غير المؤهلة لبعض المهن التي تتطلب كفاءة فنية معينة تتلاءم مع الطرق الحديثة في الإنتاج ؛

6-**البطالة الدورية** : و هي البطالة التي تحدث بالتزامن مع الأزمات الاقتصـــادية الناتجة عن الدورات الاقتصـــادية من ركود و انتعاش ، حيث يزداد الطلب على العمال في حالات الانتعاش ، ويقل في حالات الركود مما يؤدي إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل ؛

7-**البطالة الإجبارية** : و هي عدم وجود طلب على الطبقة العاملة رغم استعدادها للعمل بالأجر السائد ؛

هذه أهم أنواع البطالة السائدة ، و هناك أنواع أخرى من البطالة قد تصيب بعض المجتمعات ، و لا تقع في بعضـــها كالبطالة التي تحدث نتيجة للتفرقة العنصـــرية فهي تصـــيب فئة الســـود مثلا ، و البطالة التقاعدية نتيجة لبلوغ سن معين ، كما تنشا البطالة بسبب الجنس ، حيث نجد في بعض الأماكن أن البطالة بين النســـاء أكثر منها بين الرجال ن و هناك ما يســـمى بنســـبة البطالة ، و تظهر عند الأشـــخاص الذين يعملون أعمالا ذات دوام جزئي ، و يرغبون بمزيد من ساعات العمل أو بعمل كامل لكن لا يتوفر لهم ذلك.

3- كيفية الحد من البطالة:

ذكرنا سابقا أن أسباب البطالة تختلف من مجتمع إلى آخر ، و من وقت إلى آخر في نفس المجتمع ، و لذا فان السياسات المتبعة في علاج البطالة قد تصلح في مجتمع و لا تصلح في الآخر ، إلا انه عادة ما تؤخذ العوامل التالية من اجل الحد من البطالة:

- توفير رأس المال اللازم لقيام المشاريع ، و تدعيم الاستثمارات و زيادة حجمها و الذي يعني بالضرورة زيادة الطلب على العمل مما يؤدي إلى تقليص البطالة ؛
- توفير الأيادي العاملة الفنية و المدربة من خلال بعض السياسات التعليمية و التدريبية و التنظيمية
- تقديم الإعانات للعاطلين عن العمل و بالتالي الحد من آثار البطالة ؛
- وضع و رسم الخطط العلاجية و الوقائية التي تحد من مشكلة البطالة ؛
- إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضروريات و المستجدات كالحد من العمالة الوافدة و رفع الأجور ، تنظيم سن التقاعد و خفض ساعات العمل.

أثار البطالة:

يترتب على ارتفاع معدالت البطالة ظهور مجموعة من آلثار تؤدي إلى تحمل المجتمع لتكاليف اقتصادية وأخرى اجتماعية:[71]

الآثار الاقتصادية :

- إن للبطالة تأثير واضح على حجم الدخل وعلى توزيعه ويتمثل التأثير على حجم الدخل من التغير في الناتج المحلي، أما تأثيره على توزيع الدخل فيتمثل في أن تغير مستوى التشغيل من شأنه أن يؤدى إلى تغير مستوى الأجور في نفس الاتجاه؛
- للبطالة آثار غير مباشرة على الاستهلاك وعلى الصادرات والواردات والتأثير بالتبعية على ميزان المدفوعات
- تؤدي البطالة إلى عدم استغلال الإمكانات البشرية والمادية المتاحة باتمع استغلالا كاملا؛

[71] بلقاسمي ياسمينة ، " إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2016-2017، ص ص: 11، 13.

- تشمل آثار البطالة الاقتصاد ككل، في حالة وجود ركود للإنتاج والبيع والشراء، ينخفض معدل الاستثمارالذي يعتبر بمثابة المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي؛
- البطالة ترتبط بانخفاض مستوى دخل الفرد في المجتمع، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وكذا مستوى الخدمات التي تقدم للأفراد وهذه كلها من خصائص الدول المتخلفة، وتشير بعض الدراسات إلى انعكاسات البطالة المقنعة على العمل والإنتاج .

الآثار الاجتماعية :

- يتنافى انتشار البطالة مع توحيد دعائم التقدم في المجتمع، فالفرد الذي لا يشعر بالأمان على مستقبله سيفقد أكبر حافز له على التقدم وإظهار مواهبه وإبداء رأيه بشكل صريح؛
- تؤدي البطالة إلى التفكير في الجريمة والانحراف و العنف والتطرف والإرهاب بل إن البطالة تقود حتى إلىالانتحار ؛
- تؤدي البطالة إلى ضعف الانتماء وإلى تفكك الأسري؛
- تؤدي البطالة إلى الهجرة؛
- تدفع البطالة الفرد إلى تعاطي المخدرات والخمور وتصيبه بالاكتئاب والاغتراب؛
- لا تؤثر البطالة على جميع أفراد المجتمع بالتساوي وإنما عادة ما تتأثر الطبقات الفقيرة بدرجة أكبر ؛
- يترتب على ارتفاع نسبة البطالة في ضياع جزء كبير من الإنتاج وهو ذلك الجزء الذي كان يمكن أن يتحقق في حالة استخدام هؤلاء المتعطلين، ولا شك أن هذا يقلل من رفاهية المجتمع ككل.

ثانيا: التضخم

1- مفهوم التضخم:

هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ، و لا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة و إنما أسعار السلع عموما ، بحيث كلما ارتفع المستوى العام للأسعار على السلع و الخدمات ، فان القيمة التي يشتريها الدينار من السلع تقل ، و بالتالي فان التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود. [72]

2- أسباب التضخم:

[72] محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سبق ذكره، ص 310.

مناك نظريتان رئيسيتان تفسران حدوث التضخم و هما : التضخم بسبب الطلب و التضخم بسبب ضغط التكاليف :[73]

- **التضخم الناشئ عن الطلب:**

حسب هذه النظرية ، يعتمد الاقتصاديون و على رأسهم كينز ، انه عندما يكون الاقتصاد في حالة توظف كامل فان الإنتاج لا يمكن زيادته في المدى القصير بسبب عدم توفر الموارد التي يمكن استخدامها في زيادة الإنتاج) لأنها موظفة بالكامل (و بالتالي فانه عندما يزداد الطلب الكلي على السلع فانه لا يوجد موارد كافية تساهم في الإنتاج فتبدأ الأسعار بالارتفاع ، و يختصر فان التضخم الناشئ عن الطلب يقع عندما يكون الطلب الكلي للاقتصاد يفوق العرض الكلي أي أن هناك نقودا كثيرة تطارد سلعا قليلة.

- **التضخم الناشئ عن ارتفاع التكاليف:**

يقع هذا النوع من التضخم عندما يقوم أصحاب الموارد الإنتاجية بزيادة أسعار هذه الموارد أكثر من الزيادة في الكفاءة الإنتاجية نفسها ، فعندما ترتفع تكاليف الموارد بأسرع من الزيادة في الإنتاج نفسه فان تكاليف المنشات تزيد ، و هذه الزيادة تحول إلى المستهلك لان المؤسسة تريد المحافظة على أرباحها فتقوم برفع أسعار منتجاتها ، كما أن الإصدار النقدي يمكن أن يكون سبب في حدوث التضخم ، فالإفراط في إصدار النقود يؤدي إلى حدوث اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة و حجم لسلع و الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

3- سياسات معالجة التضخم:

من اجل معالجة التضخم تستخدم الدولة عادة السياسات الكلية التي تؤثر على الاقتصاد بشكل عام ، سواء أكانت المالية أو النقدية ، حيث تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تساهم في الحد من ظاهرة التضخم و التي تنحصر فيما يلي : [74]

[73] كامل علاوي كاظم الفتلاوي ، حسين لطيف كاظم الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 271، 272

[74] محمود حسين الوادي و أخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 312، 314.

4- سياسات مواجهة التضخم:

أ- إجراءات السياسة النقدية:

تتمثل أدوات السياسة النقدية في:

1- **عمليات السوق المفتوحة:**

حيث يقوم البنك المركزي من خلال هذه السياسة التأثير على عرض النقود بحيث يدخل السوق المالي لبيع ما لديه من سندات حكومية ، و يتلقى مقابلها نقودا ورقية يتقلص من خلالها حجم النقود الزائدة في السوق ، الأمر الذي يؤدي إلى رفع القوة الشرائية للنقود مرة أخرى بسبب انخفاض عرضها في السوق و بالتالي التخفيف من حدة التضخم.

2- **سياسة الاحتياطي الإلزامي:**

يقوم البنك المركزي في العادة بفرض نسبة معينة تلتزم البنوك التجارية بالاحتفاظ بها كاحتياطي مقابل الودائع لديها ، و يسمى ذلك بالاحتياطي القانوني أو الإلزامي ، و يلتزم كل بنك بالاحتفاظ بتلك النسبة لدى البنك المركزي دون أن يحصل منها على آية فوائد ، ففي أثناء ظاهرة التضخم يقوم البنك المركزي بزيادة نسبة الاحتياطي فتقل عندئذ قدرة البنوك التجارية على خلق النقود عن طريق تقديم القروض و بالتالي يقل حجم النقد في الاقتصاد الأمر الذي يساعد على مكافحة التضخم.

3- : **DISCOUNT RATE RATIO سياسة إعادة سعر الخصم**

يقصد بسعر الخصم ، سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية ، ففي حالة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر الخصم ما يعني رفع سعر الفائدة للقروض التي يعطيها للبنوك التجارية مما يؤدي الر رفع سعر الفائدة على القروض الممنوحة للأفراد ، فتقل رغبة الأفراد على الاقتراض فيقل الطلب على النقود مما يؤدي إلى معالجة التضخم في الاقتصاد.

ب- إجراءات السياسة المالية:

تتمثل فيما يلي:

1- الإنفاق العام و الضرائب:

حيث تقوم الدولة في حالة التضـــخم بزيادة الضـــرائب أو تخفيض الإنفاق العام و قد تســـتخدم الوسيلتين معا إذا دعت الحاجة ، و لهذه السياسة اثر في تخفيض الطلب الكلي على السلع و الخدمات بفعل تأثير الضرائب و الإنفاق العام.

2- سياسة التسعير الجبري :

بحيث تقوم الدولة بوضـــع حد أقصـــى أو أدنى للأســـعار في حالة التضـــخم من اجل التأثير على الأســـعار، كما يمكن اســـتخدام نظام التقنين أو البطاقات التموينية للتأثير على حجم الاســـتهلاك، و بالتالي الطلب الكلي.

3- سياسة الحد من زيادة الأجور:

ذلك عن طريق وضـــع حد أعلى للأجور) سـقف (، و حد أدنى للأجور) أرضـــية (كل ذلك من اجل التأثير على الطلب الكلي و محاولة الحد من التضخم.

5- أثار التضخم

1- الآثار الاقتصادية للتضخم:

تتلخص الآثار الاقتصادية للتضخم فيما يلي:

أ- **إعادة توزيع الثروة و الدخل الحقيقي:** ذكرنا أن التضـخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود و يتم ذلك من خلال:

- يســـتفيد المدين من ظاهرة التضـــخم لان القيمة الحقيقية للدين الذي ســـيدفعه ســـوف تنخفض، و بالمقابل يتضرر الدائن الذي يسترد الدين؛
- يتضرر أصحاب الدخول الثابتة أو المرتبات، بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لدخولهم و بالتالي التأثير على حجم الإشباع لديهم ؛
- يستفيد من التضخم أصحاب الأعمال و المنتجون كنتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأسعار.

ب- التأثير على مستوى التشغيل و الإنتاج:

يكون التضـخم عادة مصـحوبا بانتعاش الأحوال الاقتصـادية و ارتفاع مسـتوى التشـغيل و الإنتاج نتيجة لارتفاع الأرباح الناتجة عن ارتفاع الأســـعار الأمر الذي يدفع المنتجين و أصـــحاب الأعمال لمضـــاعفة جهودهم لتحقيق المزيد من الأرباح عن طريق زيادة حجم الإنتاج ، الذي يؤدي إلى اســتخدام عمالة اكبر ، تؤدي إلى زيادة الإنتاج.

الفصل الحادي عشر : المؤسسات الاقتصادية الدولية والتكتلات الاقتصادية

1- المؤسسات الاقتصادية الدولية

يقصد بالمؤسسات الدولية كل أنواع الاندماجات، التي أنشئت على المستوى الدولي من دون أي دافع تجاري ،وهي تضم مجموعة من الدول. ومثال ذلك المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وحلف شمال الأطلسي، والبنك الدولي.

وتعرف أيضا المؤسسات الدولية على أا مجموعة من القواعد التأسيسية، التنظيمية والإجرائية المرتبطة فيما بينها، والتي تتسم بالاستقرار النسبي، والتي تتعلق بالنظام الدولي والجهات الفاعلة (بما في ذلك الدول أو أي كيان فاعل) في النظام، وأنشطتها. ويقصد بمصطلح "الاستقرار" النسبي أن تظهر المؤسسة على الأقل بعضا من المثابرة والاستدامة والمرونة في مواجهة الظروف المتغيرة. ويقصد أيضا بـــ "مرتبطة فيما بينها" أن العناصر المكونة لهذه المؤسسات متصلة بطريقة معنوية أي ذات مغزى، وذلك من خلال علاقة وظيفية أو رسمية.

تختلف المؤسسات حسب الأهداف التي أنشئت من أجلها، أو حسب موقعها الجغرافي، أو حسب مكوتها ووظائفها، أو أي معيار محدد.

فمن حيث **الموقع الجغرافي**: قد تكون المؤسسات الدولية **عالمية** (المنظمة العالمية للتجارة)، أو **إقليمية** (رابطة جنوب شرق آسيا).

وتختلف أيضا حسب **نوعية العضوية**: فقد تكون هذه الأخيرة مفتوحة لدول العالم ككل بعد استيفاء الشروط الواجبة فيها، وقد تكون خاصة بنوع من الدول دون نوع آخر.

وتختلف المؤسسات الدولية من حيث **الاختصاص**: فهناك المؤسسات العامة (الأمم المتحدة)، وهناك المؤسسات المتخصصة (المنظمة العالمية للملكية الفكرية).

قد يكون الاختلاف من حيث **الصلاحيات**: فقد تكون المؤسسة الدولية ذات صلاحيات واسعة (منظمة حلف شمال الأطلسي) أو ذات صلاحيات محدودة.

وقد يكون الاختلاف من **الجانب القانوني:** فقد تكون المؤسسات حكومية (منظمة الأمم المتحدة)، أو غير حكومية (منظمة الصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية).

يمكن أن تكون طبيعة النشاط محددة لنوع المؤسسة الدولية: حيث أن هناك مؤسسات مادية الأنشطة (المنظمة العالمية للتجارة)، وأخرى سلوكية الأنشطة (منظمة قانون التنمية الدولية).

2- صندوق النقد الدولي

على أثر الاضطرابات التي سادت نظام النقد الدولي خلال فترة الحرب العالمية الثانية وقبلها، أجمعت الدول رأيها على تسليم أمرها إلى منظمة دولية تأخذ على عاتقها مهمة الاشراف على حق تغير أسعار صرف عملات الدول في العالم. في الأسابيع الثلاثة الأولى من جويلية عام 1944 اجتمع وفود أربعة وأربعون دولة في مدينة بريتون وودز من أجل وضع اتفاقية دولية تنظم النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. تمخضت عن هذه المفاوضات ايجاد صندوق النقد الدولي ومؤسسة مالية دولية ثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير[75].

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة اقتصادية دولية أنشئت بموجب اتفاقية دولية ما بين مجموعة من الدول في عام 1945، ويقع مقره بالولات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاؤه الذين يمثلون البلدان الأعضاء فيه، وبدأ نشاطه فعليا عام 1947؛ حيث يعمل على تعزيز سلامة واستقرار الاقتصاد العالمي من خلال تشجيع الأعضاء على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة. ويمثل صندوق النقد الدولي إحدى مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي وهو يفوق من حيث الأهمية والدور البنك العالمي للإنشاء والتعمير ويرجع ذلك إلى أن صندوق النقد الدولي عهد العمل على استقرار أسعار الصرف على المستوى الدولي، فضلا على أنه ظل لفترة غير قصيرة معنيا بأمور الدول المتقدمة، في حين كان البنك الدولي منشغلا بأمور الدول النامية[76].

---

[75] ضياء مجيد الموسوي ،2014، أسس علم الاقتصاد، نقود وبن وك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية....ج2 الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 213

[76] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، 2005، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ص ص 257، 258.

يمارس صندوق النقد الد ولي من أجل تحقيق أهدافه وظيفتين أساسيتين: الأولى **تنظيمية رقابية**؛ بحيث يقوم الصندوق بمراقبة تصرفات وسياسات الدول الأعضاء بما يكفل تحقيق ثبات واستقرار أسعار الصرف وتنشـــيط التبادل الدولي، أما الوظيفة الثانية فهي **تمويلية**؛ ويحتفظ الصـــندوق لهذه الغاية بمجموعة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية.

ويمكن إبراز مهام صندوق النقد الدولي من خلال ما يلي:

- يقدم الصـــندوق القروض طويلة الأجل بســـعر فائدة منخفض للدول التي تعاني من إختلالات في موازينمدفوعاتها بشرط أن تعمل هذه الدول على إصلاح تلك الإختلالات؛
- يعمل الصندوق كمستشار نقدي ومالي لجميع الدول، حيث تسترشد جميعها بالسياسات والنصائح التي يقدمها الصندوق سنو من خلال تقريره السنوي؛
- بحسب نظام الصندوق تستطيع الدول أن تقترض بالعملات الصعبة من الصندوق، ومع زدة اعتماد العديد من دول العالم على مساعدة الصندوق وجد نفسه في وضع يؤهله للتأثير على السياسات الاقتصادية للدول التي تتقدم بطلب المساعدة؛
- اقتراح السياسات التصحيحة التي يجوز للدولة العضو اتباعها و تطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي؛
- يركز الصندوق في معالجته للسياسات الاقتصادية الكلية على الفترة القصيرة وأحيا الفترة المت وسطة ،ويطلق عليها سياسات التثبيت؛
- توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات من خلال زدة الاحتياطات الدولية، وذلك عن طريق ما يسمى بحقوق السحب الخاصة SDR[77].

3- البنك العالمي

وفي ديسمبر 1945 دخلت اتفاقية إنشاء البنك الدولي حيز التنفيذ، إلا أن البنك لم يبدأ أعماله إلا في عام 1946 ومقره بالولات المتحدة الأمريكية.

[77] Special Drawing Rights.

تأســس البنك الدولي للإنشــاء والتعمير بهدف مســاعدة أوروبا على الانتعاش واســتعادة عافيتها من الآثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وقد أدى نجاح هذا المشروع إلى تحويل انتباه البنك، في غضـون سنوات قليلة، إلى البلدان النامية. وفي خمسينيات القرن العشرين، أضـحى جلياً احتياج البلدان النامية الأشد فقرًا لشروط أخف وطأة من تلك التي كان يقدمها البنك آنذاك، وذلك حتى يتسنى لها اقتراض رؤ وس الأموال التي تحتاجها لتحقيق النمو.

يرتبط البنك الدولي بالأمم المتحدة رغم أنه ليس مســؤولاً أمام الجمعية العامة أو مجلس الأمن، كما يبلغ عدد البلدان الأعضــاء أكثر من 180 عضــو ويمثلون من خلال مجلس المحافظين، وهم كبار واضــعي السـياسـات في البنك الدولي. وبصـفة عامة، يكون المحافظون من وزراء المالية ووزراء التنمية أو محافظو البنوك المركزية في البلدان الأعضــاء ،ويجتمع مجلس المحافظين مرة واحدة في الســنة. إن هذا الأخير له بعض التأثير على سـياسـات البنك الدولي للإنشـاء والتعمير ، ولكن تبقى سـلطة اتخاذ القرار الفعلية إلى حد كبير في يد أعضــاء مجلس الإدارة التنفيذيون البالغ عددهم24 مديرا. تقوم خمس دول رئيســية – الولات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنســا – بتعيين مديريها التنفيذيين، أما البلدان الأخرى فإا تجمع حسب المناطق الجغرافية وينتخب كل منها مديرا تنفيذ واحدًا.

يحصـل البنك على أمواله من اشـتراكات الدول الأعضـاء، وطرح السـندات في أسـواق رأس الًمال العالمية، وصـافي الأربـاح المتراكمة من مدفوعات الفوائد على قروض البنك الدولي للإنشـاء والتعمير ومؤسـسـة التمويل الدولية. يُدفع ما يقرب من عشر رأس المال المكتتب به مباشرًةً للبنك، ويخضع الباقي للوفاء بالتزاماته.

لقب لعب البنك الدولي وصـندوق النقد الدولي أدوارا مركزية في الإشـراف على إصـلاحات السـوق الحرة في شرق ووسط أوروبا بعد سقوط الشيوعية في فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضـي. وتضـمنت تلك الإصـلاحات إنشاء برامج الإفلاس والخصـخصـة، وقد أثارت جدلا اقتصـاد لأا أدت في كثير من الأحيان إلى إغلاق المؤسسات الصناعية التي تديرها الدولة، كما تم تعديل قوانين العمل لتمكين الشركات من تسريح العمال غير الضروريين. وتم أيضـا بيع الشركات الحكومية الكبيرة إلى مستثمرين أجانب أو تم تقسيمها إلى شركات أصغر أصبحت مملوكة للقطاع الخاص.

في المجر، على سبيل المثال، تم تصفية حوالي 17000 شركة وإعادة تنظيم 5000 في 1992–1993، مما أدى إلى زدة كبيرة في البطالة. كما قدم البنك الدولي قروض إعادة الإعمار للبلدان التي عانت من صراعات داخلية أو أزمات أخرى (على سبيل المثال، الجمهورت التي خلفت يوغوسلافيا السابقة في أواخر التسعينيات). لكن هذه المساعدة المالية لم تنجح في إعادة تأهيل البنية التحتية الإنتاجية، وأدت الإصلاحات الاقتصادية الكلية في العديد من البلدان إلى زدة التضخم وانخفاض ملحوظ في مستوى المعيشة.

4- المنظمة العالمية للتجارة

تعتبر المنظمة العالمية للتجارة منظمة دولية تهتم بالقواعد التي تدير التجارة بين البلدان، وتتضمن مجموعة اتفاقيات تتفاوض عليها البلدان الأقوى عالميا في التجارة، هذه الوثائق تمثل القواعد القانونية الأساسية للتجارة الدولية.

أولا : مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

تتمثل أهم مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في ما تي:

المبدأ الأول – عدم التمييز بين الدول الأعضاء: معناه أن منتجات أي دولة عضو يجب أن تلقى نفس المعاملة بالنسبة لكل الدول ، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المتساوية بين الدول الأعضاء، ويمنع اللجوء إلى الحواجز التجارية بصورة انتقائية.

المبدأ الثاني– إزالة كافة القيود على التجارة: سواءا كانت تلك القيود جمركية أو غير جمركية، مثل الحصص الكمية ،ويستثنى من ذلك تجارة السلع الزراعية وتجارة الدول التي تعاني من عجز جوهري مستمر في ميزان المدفوعات، حيث يحق لها في هذه الحالة فرض القيود اللازمة على تجارتها.

المبدأ الثالث – اللجوء إلى التفاوض: وذلك بغرض فض المنازعات التجارية الدولية بدلا من اللجوء إلى الإجراءات الانتقامية التي تتسبب في تقليل حجم التجارة الد ولية.

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص أهم مهام المنظمة في النقاط التالية:

- تســـهيل تنفيذ وإدارة اتفاقيات "الجات" متعددة الأطراف، بالإضـــافة إلى الإتفاقيات الجماعية الأربع، والتي لم تتحول إلى اتفاقيات متعددة الأطراف، ولذلك فهي اتفاقيات مل زمة لمن وافق على الانضـــمام فقط، وتشكل المنظمة الإطار التفاوضـي بين الدول الأعضـاء لتنظيم العلاقات التجارية فيما بينها، أو للشـروع في جولات مستقبلية بين الدول الأعضاء لتحقيق المزيد من تحرير التجارة الدولية.

- الإدارة والإشـراف على الاتفاقية المنشـأة لجهاز تسـوية المنازعات والتي تحدد طبيعة عمل وأسـلوب تشكيل لجان التحكيم وجهاز الاستئناف وحقوق والتزامات الدول في إطار الجهاز المذكور.

- إدارة جهاز مراجعة الســياســـات الخارجية للدول الأعضـــاء والتي يجب أن تتم وفقا للفترات الزمنية المحددة ،(كل عامين للدول النامية، وكل أربعة أعوام للدول المتقدمة)، بهدف معرفة أي تغيرات تتم في هذا المضـمار، ومدى توافقها مع أحكام "الجات" وتعميم المعلومات بهذا الشأن على جميع الدول الأعضـاء ضـما لتحقيق مبدأ الشفافية وإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للتفاوض حول السياسة التجارية لأي منها، والقدرة على التنبؤ بنتائج تلك السياسات.

- تحقيق قدر أكبر من التناسـق في ضـع السـياسـة الإقتصـادية العالمية، تتعاون المنظمة على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات التابعة له.

5- التكتلات الاقتصادية الاقليمية

التكتلات الاقتصـــادية هي مجموعات من الدول تقوم بإزالة الحواجز والقيود التي تعيق المعاملات التجارية بينها والتي تحول دون حرية تنقل عوامل الانتاج، كما تلزم هذه الدول بموجب الاتفاقيات المبرمة بينها بأن تنسـق السـياسـات الاقتصـادية وتجد نوعا من تقسـيم العمل بين الدول الأعضـاء يهدف إلى زدة الانتاجية، مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

6- الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصـادية الإقليمية في العالم، أسس منذ 1993 واتسع أعضـاؤه من ستة دول مؤسسة إلى 28 دولة. وقد مرّ إنشاؤه بمجموعة من المراحل:

- 1957-1973: أول تطورات المجموعة الاقتصادية الأوروبية:

– في 9 مايو 1950، اقترح وزير الخارجية الفرنسي "روبرت شومان" تجميع إنتاج الفحم والصلب في فرنسا وألمانيا" لجعل الحرب ليس فقط غير واردة، بل مستحيلة مادً ". وهذا كان بمثابة شهادة ميلاد للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC)، التي تم إنشاؤها في عام 1951 من قبل ستة بلدان: فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ.

واصل الستة مفاوضاتهم ووقعوا معاهدات روما في عام 1957. تم إنشاء مجموعتين جديدتين: المجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، التي كان هدفها إنشاء سوق مشتركة بين الدول الأعضاء فيها، بالإضافة إلى المجموعة الذرية الأوروبية. مجموعة الطاقة (EAEC أو Euratom)، التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة النووية.

7- منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية

تعود نشأة هذا التكتل إلى عام 1994 حيث تم خلق أكبر منطقة تجارة حرة في العالم، بالإضافة إلى تحفيز النمو الاقتصادي والمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لسكان الدول الأعضاء الثلاثة (كندا، الولات المتحدة الأمريكية والمكسيك)، من خلال تعزيز القواعد والإجراءات التي تحكم التجارة والاستثمار، وأثبتت اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) مثال جيد للاستفادة من مزا تحرير التجارة.

وكأي منطقة تجارة حرة، فإن الدول الأعضاء لا تتفق على سياسة نقدية موحدة وبالتالي لا تزال الولات المتحدة والمكسيك وكندا تتفاوض بشكل مستقل مع دول خارج التكتل ومع منظمات وكتل تجارية أخرى.

وقد ركزت الاتفاقية بين هذه الدول الثلاثة على تدابير موحدة لتنشيط التجارة الإقليمية وهي:

- تحسين سياسات الاستثمار في السلع والخدمات؛
- تخفيض الرسوم الجمركية على مدى خمسة عشر سنة تدريجيا حتى تلغى تماما بين الدول؛
- تحرير حركة الشاحنات عبر الحدود لتقليل تكاليف النقل؛
- تحرير انتقال رؤوس الأموال وإزالة كافة القيود المفروضة على الاستثمارات في القطاعات المختلفة (باستثناء بعض القطاعات مثلا قطاع البترول في المكسيك والفولاذ والألمنيوم في كندا، والحديد والصلب في أمريكا)؛

- السماح بانضمام أعضاء آخرين؛
- إلغاء القيود الإدارية مثل رخص الواردات وترجيح عمل اللجان للوصول إلى مواصفات محددة

وبموجب هذه الاتفاقية، بلغت القيمة الإجمالية للتجارة بين الدول الثلاث حوالي 1 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 أي أكثر من ثلاثة أضعاف قيمتها في عام 1993. حوالي 8.77 ٪ من إجمالي صادرات البضائع الكندية كانت مخصصة لشركائها في فتا في عام 2016. وتم خلق حوالي 9 ملايين منصب عمل في الولات المتحدة تعتمد على التجارة والاستثمار مع كندا، كما تضاعف إجمالي التجارة البينية بين كندا والولات المتحدة أكثر من الضعف منذ عام 1993، في حين ارتفعت بين كندا والمكسيك بتسعة أضعاف.

ومع ذلك فهناك من يرى أن هذا الاتفاق لم يكن مثمرا للمكسيك كما كان بالنسبة للولات المتحدة وأمريكا، ولا سيما لمزارعيها. فمنذ الانضمام إلى فتا، لم يزد النمو الاقتصادي الإجمالي بشكل ملحوظ، وانخفضت الأجور الحقيقية وزادت البطالة. على الرغم من أن هذا الضعف الاقتصادي قد يكون سببه العديد من العوامل خارج نطاق هذا التكتل؛ إلا أن دعم المنتوجات الزراعية من الولات المتحدة أضر بدون شك بالزراعة في المكسيك.

8- رابطة أمم جنوب شرق آسيا

تتميز رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الأسيان ASEAN) بأا تنتمي إلى منطقة متنوعة اقتصاد، سياسيا وثقافيا.

تم التعاون بين هذه الدول في عام 1967 بهدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي والثقافي، بالاضافة إلى تحقيق السلام الاقليمي والاستقرار في المنطقة.

أولا : نشأة رابطة أمم جنوب شرق آسيا قد مرت الرابطة بالمراحل التالية:

- مرحلة الستينيات؛ وهي مرحلة التأسيس وكان الهدف منها تحقيق السلم في المنطقة؛
- مرحلة السبعينيات؛ وتم فيها الاتفاق على احترام هوت واستقلال الدول والتعاون الاقتصادي؛
- مرحلة الثمانينيات؛ أين التحقت سلطنة بروي بالرابطة في 1984.

- مرحلة التسـعينيات؛ حيث اكتملت العضـوية للرابطة بانضـمام الفيتنام في 1995 بعد توقيعها على معاهدة الصداقة والتعاون في المنطقة سنة 1992، وميانمار لاوس سنة 1997، وأخيرا كمبود عام 1999، وتتميز هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية التبادل التجاري وتقليل التفاوت في التنمية وتعزيز النمو الاقتصادي.
- مرحلة ما بعد 2000 والتي تميزت بإقامة اتفاقية شراكة مع كل من الصين، اليابان وكور الجنوبية. وأصبحت تسمى رابطة الآسيان +3.

ثانيا: مبادئ رابطة أمم جنوب شرق آسيا

إن المبادئ التي نصت عليها معاهدة الصداقة والتعاون لعام 1967 تؤكد على الاعتبارات الأمنية، وتمثلت فيما يلي:

- الاحترام المتبادل لاستقلال دول المنطقة والسلام الاقليمي؛
- تفعيل التعاون بين الدول الأعضاء في جوانب متعددة؛
- حل النزاعات داخل المنطقة واستبعاد أي تدخل من خارجها؛
- عدم التدخل في شؤون الدول الأعضاء؛

كما حدد إعلان "بانكوك' أهم أهداف الرابطة في النقاط الآتية :

- تسريع النمو الاقتصادي في المنطقة وذلك بالعمل المشترك سواء في الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو العلمي؛
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا؛
- تحسين مستوى المعيشة للأعضاء وتقوية الحماية الاجتماعية؛
- دعم الأنشطة الزراعية والتجارية؛
- تأمين شبكات النقل بين الدول؛
- تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان حرية تحويل الأرباح الناتجة من هذه الاستثمارات؛

- خلق مجموعة إقليمية قادرة على المنافسة الاقليمية (خصوصا مع اليابان) وعالميا مع التكتلات الإقليمية الأخرى.

9- الاتحاد المغاربي

تم إنشاء اتحاد المغرب العربي أو الاتحاد المغاربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب، ويتألف من خمس دول تمثل الجزء الغربي العربي وهي: المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا وموريتانيا. وكانت تهدف الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحقيق تقدم ورفاهية مجتمعات الدول الأعضاء؛
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء؛
- تحقيق منطقة تجارة حرة في سنة 1992 والوصول إلى اتحاد جمركي في 1995، وإقامة سوق مشتركة في سنة 2000

ومنذ 1989 تم إمضاء عدة اتفاقيات في إطار الاتحاد المغاربي، تعبيرا عن إرادة هذه الدول في تعزيز علاقات التعاون بين الدول الأعضاء وذلك في عدة ميادين مثل التجارة الخارجية والفلاحة والنقل والضمان الاجتماعي والبيئة والتنمية المستدامة، الطب البيطري، التأمينات وتبادل الخبرات الخ....

وقد تم إنشاء بنك للاستثمار في تونس BMICE من أجل تحقيق مشاريع مشتركة بين الدول الأعضاء وترقية المبادلات التجارية داخل الاتحاد، وقد تقرر ضمن الدورة الثانية للاتحاد (قمة الجزائر) إنشاء مؤسسات اتحادية:

- الجامعة المغاربية (جامعة المغرب العربي).
- الأكاديمية المغاربية للعلوم.
- الهيئة المغاربية للحبوب والبقول.
- الهيئة المغاربية للبحث والتكوين والارشاد الفلاحي.

وبالرغم من المقومات التي تتمتع بها هذه المنطقة من مميزات جغرافية وثقافية وثروات معدنية؛ إلا أن حجم التجارة البينية داخل الاتحاد ضـئيلة جدا مقارنة بالتكتلات الاقتصـادية الأخرى في العالم التي وصـلت إلى درجة تكامل اقتصـادي قوي، فحجم التجارة بين الدول الأعضـاء لا يتعدى 5 % من مجموع التبادلات التجارية مع العالم. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أهم شـريك بالنسـبة لكل عضـو من أعضـاء الاتحاد المغاربي حيث تحظى دائما أوروبا بأكبر الحصـص من الواردات من دول المغرب العربي (53% من الجزائر ،62% من ليبيا ،22% من موريطانيا ،65% من المغرب ،76% من تونس).

إن المعوقات وراء فشـل هذا التكتل في تحقيق الأهداف التي أنشـئ من أجلها تعود أسـاسـا إلى الخلافات السياسية في هذه المنطقة وأيضـا الى طبيعة المعاهدة ونظام التصـويت والمشـاريع التي تتسم بالجمود وتحد من فعالية الاتحاد وأجهزته.

الخاتمة:

يعتبر علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة سلوك المستهلك وتلبية حاجاته ورغباته في ظل تنامي الموارد الأساسية الموجودة في الطبيعة, وهو علم يتطور بتطور المجتمع الإنساني ويتجاوب مع التحولات والتحديات التي تواجهه فهو علم استخدام الموارد النادرة ومحدودة لإشباع الحاجات المتعددة ومتزايدة باستمرار وذلك بأفضل طريقة ممكنة فهو يهتم بمختلف الظواهر المكونة لوجود النشاط الإنساني ويتعلق الأمر بالنشاط الاقتصادي , والتي لا تخرج عن دائرة الإنتاج التبادل, الاستهلاك والتوزيع وما يتفرع عنها من ظواهر اقتصادية أخرى كالدخل والادخار الاستثمار ,التنمية التضخم البطالة وغيرها فهو علم يجسد ويعكس علاقة ذات اتجاهين علاقة الإنسان بالطبيعة وعلاقة الإنسان بالإنسان

ونتيجة لجهود الكثير من الباحثيين في إطار هذا العلم تتولدت العديد من النظريات والمدارس الإقتصادية بدء من المدرسة التجارية مرورا بالمدرسة الكلاسكية والكنزية والنيوكلاسيكية إلى النظريات والأفكار الحديثة وقد عرف الفكر الإقتصادي خلال ذلك تطورات تبعا لتطور الإجتماعي والتكنولوجي والأنشطة الكلاسيكية كما تبلورت أنظمة إقتصادية كالنظام الإقتصادي الرسمالي , النظام الإقتصادي الإشتراكي والنظام الإقتصادي الإسلامي .

وفي الأخير يمكن القول أن دراسة علم الإقتصاد تبقى من الضروريات التي تمكن الإنسان من فهم طبيعة السلوكيات والظواهر الإقتصادية, ومعالجة الإختلالات والأزمات التي تظهر من الفينة إلى أخرى .

قائمة المراجع

- ✓ إبراهيم بختي، دور الإنترنت وتطبيقاتها في مجال التسويق، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة ، غير منشورة،، جامعة الجزائر،2002-2003.
- ✓ بسام ابو خضير ، علي ربابعة ، حسين بني هاني ، نواف الشنطاوي ، " مدخل الى علم الاقتصاد"، دار و مكتبة الكندي للنشر و التوزيع ، 2016.
- ✓ بلقاسمي ياسمينة ، " إشكالية العلاقة بين البطالة و التضخم مع التطبيق الاحصائي على الاقتصاد الجزائري"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد مالي ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2016-2017.
- ✓ تجدر الاشارة الى وجود نظام ثالث وهو النظام المختلط والذي يمزج بين النظامين، كما يدرج بعض الاقتصاديين النظام الاقتصادي الاسلامي في هذا النوع بينما يصنفه اقتصاديون آخرون على أنه نوع رابع من الأنظمة الاقتصادية.
- ✓ حاكمي بوحفص ، " محاضرات في علم الاقتصاد " ، دار النشر الجامعي الجديد ، الجزائر ، 2020
- ✓ الحسناوي مهدي كريم "،**مبادئ علم الاقتصاد**" ، مطبعة اوفست ، بغداد ،1990.
- ✓ خالفي ،2009، المدخل الى علم الاقتصاد، مفاهيم – مصطلحات – أسئلة، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
- ✓ رانيا محمود عبد العزيز عمارة ،2016، مبادئ علم الإقتصاد، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر.
- ✓ رحماني منير ، " مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد " ، مطبوعة بيداغوجية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف 1 ، 2022.
- ✓ سعيد أوكيل، استقلالية المؤسسات العمومية، تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،1996 .
- ✓ شطيبي حنان " ، **محاضرات في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، 2017 ، 2018.
- ✓ ضياء مجيد الموسوي ،2014، أسس علم الاقتصاد، نقود وبن وك ودورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية....ج2 الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- ✓ طاهر فاضل البياني ، توفيق الشمري، " مدخل الى علم الاقتصاد'، دار وائل للنشر، ط1، 2009.
- ✓ عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، 2005، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية.
- ✓ عاطف وليم اندرواس،التمويل والإدارة المالية للمؤسسات ،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2006 .
- ✓ عبد الغفور عبد السلام وآخرون ،إدارة المشروعات الصغيرة،دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2001.
- ✓ عبد الله قلش ، **مطبوعة في مقياس مدخل للاقتصاد**" ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، 2020، 2021.
- ✓ العربي دخموش، محاض ارت في اقتصاد مؤسسة، مطابع جامعة منتوري، قسنطينة ، سبتمبر 1002.
- ✓ العربي دخموش، مرجع سابق.
- ✓ عمر صخري " ،**التحليل الاقتصادي الكلي** "، المطبوعات الجامعية ، ط 6، الجزائر ،2008.
- ✓ فرحات غول ،2017، مدخل إلى الاقتصاد، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر الوادي وآخرون.
- ✓ القانون التجاري الجزائري ، المادة551 ، 552،، منشورات بيرتي، الجزائر، طبعة 2007-2008 .
- ✓ القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العدد 77 مؤرخ يوم السبت 15 ديسمبر 2001 .
- ✓ كامل علاوي كاظم القتلاوي ، حسن لطيف كاظم الزبيدي " ، **مبادئ علم الاقتصاد**" ، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان ، ط1، 2009.
- ✓ كوديد سفيان" ، **مدخل لعلم الاقتصاد** " ، مطبوعة دروس جامعة بلحاج بوشعيب ، عين تموسنت ، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، 2017، 2018.
- ✓ لحول علي " ، **مدخل للاقتصاد** " ، سلسلة محاضرات ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس ، 2016-2017 .
- ✓ المادة 563 من المرسوم التشريعي رقم39 /80، المؤرخ في 25 افريل،1993 .
- ✓ المادة رقم592، 594 من القانون التجاري الجزائري تبعا للمرسوم التشريعي رقم39 /80 المؤرخ في 25 أفريل 1993.
- ✓ محمد الوادي ، ابراهيم خريس ، نضال الحواري ، ضرار العتيبي" ، **الاساس في علم الاقتصاد** " ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الاردن ، 2007.

- ✓ محمد صالح القريشي " ، **اقتصاديات النقود و البنوك و المؤسسات المالية'**، دار إثراء للنشر و التوزيع، الأردن ، ط 1، 2009.
- ✓ محمود الوادي وآخرون ،2007، الأساس في علم الإقتصاد، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ✓ مختار عبد الحكيم طلبة ،2007، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية، بعض جوانب الاقتصاد الكلي، عوامل الانتاج، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر.
- ✓ مليكة زغيب، أدوات التحليل المالي للمؤسسة العمومية الصناعية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 1997-1998.
- ✓ ناصر دادي عدون، اقتصاد مؤسسة، الطبعة الثانية ، دار المحمدية العامة ، الج ازئر، 8991.
- ✓ ندير عبد الرزاق، حجاب عيسى " ،**وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي- دراسة مقارنة**" ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية -دراسات اقتصادية، المجلد 28، العدد1.
- ✓ OuariMERADI , « **introduction à l'économie** , polycopié de cours , université de Béjaia , faculté des sciences économiques , comerciales et sciences de gestion , 2017,2018.